جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

البيان التمهيدي

ما قبل الموازنة

للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١

موازنة مساندة النشاط الاقتصادى ودعم التنمية البشرية والاصلاح الهيكلي

ابريل ٢٠٢٠

جدول المحتويات

تقديم

أولاً: الرؤية – مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠: "موازنة الإصلاح الهيكلى ومساندة النشاط الاقتصادى والتنمية البشرية"

أ. ما هو الجديد بالموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠؟

ب. أهم الإجراءات التى تتضمنها مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠

ج. ما الذى تقدمه موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ من جديد للمواطن

ثانياً: الأهداف الكمية والإفتراضات الرئيسية لمشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠

أ. أداء الإقتصاد العالمى والإقليمى

ب. أهم الإفتراضات الإقتصادية والتوقعات المستقبلية

ج. تحليل أسعار النفط والقمح المفترضة بموازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠

د. أهم سياسات القطاعات الإقتصادية خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠

١. السياسة المالية

- السياسة المالية المستهدفة لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠
- معدلات العجز والدين الحكومى على المدى المتوسط

٢. سياسة القطاع الحقيقى

- القطاعات الدافعة للنمو لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ والسياسات المطبقة لتحقيق ذلك.

٣. تكامل السياسة النقدية وتوقعات التضخم

- مستهدفات التضخم لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ والسياسات المستهدفة

ثالثاً: أهم توجهات السياسة المالية فى مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠

١. الملامح الرئيسية للمالية العامة ٢٠٢١/٢٠٢٠

- تحليل الأبواب الرئيسية للإيرادات العامة والمصروفات العامة مقارنة بموازنة العام السابق

٢. أهم السياسات الإصلاحية وتلك الداعمة للنمو وأولويات الإنفاق العام لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠

٣. أهم السياسات على جانب الحماية الإجتماعية لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠

٤. أهم السياسات الإصلاحية وأولويات الإيرادات العامة لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠

٥. أهم مستهدفات الدين العام لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ومكوناته ومصادر التمويل

- مستهدفات الدين المحلى والخارجى لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ وتحليل المكونات الرئيسية له
- مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة (خارجى/داخلي) وتحليل المكونات الرئيسية له
- تحليل المكونات الرئيسية لمدفوعات الفوائد والسياسات الخاصة بها

رابعاً: المخاطر المالية لمشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠

تم إعداد موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ خلال الفترة من نهاية نوفمبر ٢٠١٩ وحتى نهاية فبراير ٢٠٢٠ من خلال التفاوض والتشاور مع كافة الجهات الموازنية (نحو ٦٥٠ جهة موازنية) بالاضافة الى المصالح الإيرادية، وبالالتزام بالاستحقاقات الدستورية ومع الاخذ في الاعتبار تقديرات الاقتصاد العالمى المنشورة من قبل المؤسسات الدولية ذات الصلة والتي صدرت في يناير ٢٠٢٠ على أن يتم تحديث هذه الافتراضات مرة أخرى في وقت لاحق فور قيام هذه الجهات بالإعلان عن ذلك

وقد أرتات وزارة المالية الإبقاء على تقديرات الموازنة كما هي المرسلة لمجلس النواب الموقر فى نهاية مارس ٢٠٢٠ (كما نص الدستور المصرى) لحين وضوح الرؤية وإجراء أي تعديلات مطلوبة مرة واحدة.

التقديم

يستعرض هذا التقرير **رؤية وزارة المالية لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠** وهو الإصدار الخامس من هذا التقرير والذي يتم نشره في مرحلة **تسبق الإعداد النهائى للبيان المالى لمشروع الموازنة العامة الدولة قبل إحالته للمناقشة فى البرلمان**. وينص الدستور على أن يتم عرض مشروع الخطة والموازنة العامة للدولة على مجلس النواب قبل ٩٠ يومًا على الأقل من بدء السنة المالية وذلك تمهيدا لإصدار الموازنة بقانون بعد إدخال كافة التعديلات التى قد تنشأ نتيجة المناقشات بنهاية شهر يونيو من كل عام. والهدف الأساسي من هذا التقرير هو **إطلاع المواطن المصرى وإشراكه فى رؤية الحكومة المصرية** ومد جسور للتواصل المجتمعى الدائم معه **لعرض أحدث توجهات السياسة المالية للدولة المزمع تنفيذها بموازنة العام المالى القادم وكذا أهم الإفتراضات الكمية والرئيسية التى قد بني عليها مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠**وأهم الإجراءات الإصلاحية وأولويات الإنفاق العام وتعظيم الموارد والبرامج الإجتماعية ومستهدفات السياسة المالية المطلوب تحقيقها خلال العام المالى القادم.

وفى هذا الإطار تم وضع مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ فى ضوء إستراتيجية الدولة لرؤية ٢٠٣٠، والتى تواكب **تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs)**، وسيتم التركيز على الإصلاحات الهيكلية والتى من شأنها **ضمان استمرارية استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلى وبما يمكن المؤسسات الحكومية من الاستغلال الأمثل للموارد. بعد اتمام المرحلة الأولي من برنامج الاصلاح الاقتصادي بنجاح، والتي ركزت بشكل أساسي علي تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، بدأت الحكومة المصرية منذ العام الماضي في الاستثمار بشكل أكبر في العنصر البشري من خلال اقرار موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ كموازنة التنمية البشرية وهو ما سيصبح محور تركيز السياسات في السنوات الأربع القادمة بهدف وضع الاقتصاد المصري علي مساره الصحيح نحو أداء يواكب إمكاناته وتحقيق مؤشرات إيجابية لأداء الاقتصاد الكلي.** كما **حظى الاقتصاد المصري باشادة معظم المنظمات المالية والتنموية الدولية تأكيداً على نجاح الحكومة المصرية فى تنفيذ برنامج الإصلاح الشامل. وقد كان من أبرز تلك المؤشرات حدوث تحول جذرى فى مصادر النمو** الإقتصادى **وتنوع مصادره** ليصبح **هيكل النمو أكثر تنوعًا وتوازنًا**، ليشمل قطاعات الصناعة التحويلية، والسياحة، والبناء والتجارة والغاز الطبيعى، **وأصبحت الاستثمارات والصادرات المحركات الرئيسية للنمو بدلاً من الاستهلاك فقط؛ فضلاً عن تحقيق فائض أولى للمرة الثانية منذ أكثر من خمسة عشر عاماً بلغ نحو ٢% من الناتج المحلى الإجمالى بموازنة العامين السابقين.**

وتوضح توجهات السياسة المالية للدولة فى **مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠** تركيز الدولة **على إحداث الإصلاح الهيكلى مما يمكن القطاع الخاص لقيادة قاطرة النمو، مع السعى نحو تحقيق التمكين الإقتصادى للمواطنين من خلال إعطاء إهتمام خاص لتطوير وتنفيذ برامج فعالة في قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية، وإتاحة فرص التنمية للجميع ومساندة المشروعات الإنتاجية، وخاصة المتوسطة منها والصغيرة لزيادة دخول الأفراد والشباب والمرأة وزيادة فرص العمل الحقيقية، وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين؛ بالإضافة إلى إطلاق حزمة تحفيزية لدعم الصناعة الوطنية وتعظيم القدرة الإنتاجية وفتح آفاق جديدة لنفاذ الصادرات للأسواق العالمية.**

وستبنى موازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ على الدعائم القوية التى تم التأسيس لها خلال الفترة الماضية في الأعوام (٢٠١٥/٢٠١٤ـ ٢٠١٩/٢٠١٨) لتحقيق طفرة تنموية فى المرحلة القادمة، ومواصلة برنامج الإصلاح الإقتصادى بما يكفل توفير حياه كريمة لائقة للمواطنين من خلال برنامج الحكومة (٢٠٢٠/٢٠١٩ـ ٢٠٢٣/٢٠٢٢). وفى سياق متصل، تسعى وزارة المالية أن يكون هذا التقرير أساساً لتبادل الآراء حول السياسات التي تتبناها الحكومة بموازنة العام المالى القادم، حيث **تأخذ وزارة المالية بعين الإعتبار والجدية كافة الآراء التى تتلقاها فى هذا الإطار وذلك من خلال الموقع الإلكترونى التفاعلى** www.budget.gov.eg.

موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١
مساندة النشاط
الاقتصادى والتنمية
البشرية والاصلاح
الهيكلى

أولاً: الرؤية – مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١: "موازنة الإصلاح الهيكلى والتمكين الإقتصادى للمواطنين"

ما هو الجديد فى مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١؟

يرتكز مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ على استمرار تنفيذ الإصلاح الهيكلى الذى يمهد الطريق للقطاع الخاص لقيادة قاطرة النمو الاقتصادى، وتحقيق التمكين الإقتصادى للمواطنين الذى يضمن زيادة فرص العمل، وتمكين الشباب، وعدالة الحصول على فرص التنمية لتحسين دخول الأفراد من خلال مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين الخدمات العامة التى يتلقاها المواطنين في كافة أقاليم مصر، والإهتمام ببرامج التعليم والصحة، مما يساهم فى زيادة الإنتاجية والتشغيل وتحسين الحياة اليومية للمواطن المصرى، كما تستهدف الموازنة الإرتقاء بالجهاز الإداري للدولة المصرية ليتواكب مع التطور الإقتصادى والتكنولوجى.

مساندة القطاع الخاص لقيادة قاطرة النمو الإقتصادي

- إطلاق حزمة جديدة لدعم الصادرات أكبر من العام السابق بمؤشرات أداء واضحة تسمح بقاعدة صادرات أكثر تنافسية وبمنتجات ذات قيمة مضافة أعلى.
- تبني نظام حديث وأكثر ديناميكية لتخصيص الأراضي الصناعية وذلك لدعم التنافسية والشفافية.
- نظام حديث ومبسط لضرائب الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- تدعيم استقلالية وقدرات جهاز حماية المنافسة.
- تهيئة مناخ الاستثمار وتذليل العقبات بما يدعم التوجه نحو التحول الي الأنشطة الانتاجية والصناعة والتصدير.
- استقرار وشفافية السياسة الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية ورفع كفاءة الإدارة الضريبية بشكل يحقق العدالة ويدعم التنمية الاقتصادية.
- العمل على تعميق المكون المحلى وزيادة درجة اندماج الاقتصاد المصرى دولياً.
- استكمال برنامج الطروحات العامة.
- تبني نظام مشتريات حديث لضمان القيمة مقابل ما يتم دفعه ولدعم المنافسة.
- الإنتهاء من ميكنة الخدمات الحكومية وكذلك دفع وتحصيل الإيرادات الحكومية.
- تحقيق تطور نوعى فى المنظومتين الضريبية والجمركية مع ميكنتهم بشكل شامل مما يُسهم فى حصر المجتمع الضريبى بشكل أكثر دقة وتحقيق العدالة الضريبية ودمج الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى وتحسين وتطوير منظومة التجارة لمصر عبر الحدود.

التمكين الإقتصادي للمواطنين لتوزيع ثمار النمو على الجميع

- السياسات المالية الدافعة للنمو الاقتصادي وخلق فرص عمل حقيقية مما يساهم في خفض معدلات الفقر وتحسين معيشة المواطنين وضمان تحقيق عدالة التوزيع بين مختلف الفئات والمناطق الجغرافية.
- تعزيز التنمية البشرية عن طريق زيادة الانفاق بشكل كبير والتأكد من فاعلية النفقة وكفاءتها الموجهه لقطاعي الصحة والتعليم والعمل على زيادة مصروفات البنية التحتية. وكل هذه المصروفات تهدف فى الاساس الى تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين خاصة الطبقة المتوسطة.

- مساندة الاصلاحات التي تعالج عدم تطابق مهارات القوى العاملة مع احتياجات سوق العمل بالإضافة إلى البرامج التي تستهدف تعزيز الانتاجية والمشاركة في سوق العمل.
-اتاحة فرصة لتدريب وتمكين المواطنين، خاصة الشباب لزيادة فرص إيجاد مصادر لتحسين الدخول، على سبيل المثال من خلال مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ومنحها كل الحوافز الممكنة في سبيل تحقيق ذلك.
- تمكين الشباب والمرأة في كافة المجالات وضمان عدالة الحصول على فرص الإستثمار، والتوظف.
- تحقيق الأمان والاستقرار المالى والنقدى بما يضمن تحقيق استقرار في مستوى أسعار السلع والخدمات واستمرار التسعير السليم
- تحسين جودة البنية التحتية مع التأكيد على إستفادة الجميع من هذا التحسن والتوزيع العادل له.

الإصلاح المؤسسى والإرتقاء بالجهاز الإدارى للدولة

تطوير الجهاز الإدارى للدولة من خلال ما يلى:

- برنامج التطوير المؤسسى: من خلال تنفيذ العديد من المشروعات التى تهدف إلى تحديث البنية المؤسسية لتتواكب مع المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية، وتطوير منظومة إدارة الموارد البشرية بهدف تنمية مهارات العنصر البشرى وإعداد قيادات المستوى الثانى عن طريق إعداد برامج تدريبية متميزة تستخدم أحدث الأساليب في مجال إدارة الموارد البشرية.

- برنامج تطوير الخدمات الحكومية: و يأتى ذلك عن طريق إستهداف تقديم خدمات متميزة بطريقة سهلة لكافة المواطنين والتوسع فى إستخدام البوابات الإلكترونية ونظم التواصل الحديثة لتقديم الخدمات للمواطنين وفق معايير الجودة مع ربط كافة البيانات والخدمات التى تقدم للمواطنين إلكترونياً.

- تعزيز الشفافية والحوكمة فى الجهاز الإداري للدولة: وذلك عن طريق وضع نظام يتسم بالشفافية يستجيب ويتفاعل مع المواطن ويخضع للمساءلة المجتمعية مع وضع قواعد واضحة للوقاية والحد من الفساد.

- الاستغلال الأمثل للموارد وهو ما يتطلب العمل على التطوير الدائم والمستمر لمنظومة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة ومواكبة التحول الرقمى والممارسات الدولية فى إعداد وتنفيذ والرقابة على الموازنة.

- التركيز أكثر على التصنيف الوظيفي / القطاعي فى اعداد ومتابعة الموازنة لضبط ومتابعة تنفيذ الموازنة.

- تم الانتهاء من إعداد مشروع قانون جديد وموحد للموازنة العامة والمحاسبة الحكومية لتحديث اسس ومفاهيم المحاسبة والمساءلة، ولضمان التخطيط المالى الجيد.

- ترسيخ العمل على إعداد ومتابعة الموازنة على أساس المبادرات وموازنة «البرامج والأداء» لرفع كفاءة وجودة الإنفاق العام وترسيخ مفاهيم الشفافية.

يستهدف مشروع موازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١

معدل النمو	تحقيق معدل نمو ٤.٥% خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١
الاستقرار المالى	تحقيق فائض أولى بالموازنة العامة للدولة قدره ٢% من الناتج المحلى خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١، وهوما يصاحبه خفض فى نسبة دين اجهزة الموازنة الى نحو ٨٣%
احتواء التضخم	تحقيق معدل تضخم نحو ٩% (± ٣%) خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ كما هو مستهدف من قبل البنك المركزي المصرى.
صافي الاحتياطيات الدولية	بلغ صافي الاحتياطيات الدولية ٤٠ مليار دولار أمريكي في نهاية مارس ٢٠٢٠

المصدر: بيانات معدل النمو الإقتصادى وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، وبيانات معدل التضخم وصافي الاحتياطات الدولية وفقاً للبنك المركزي المصرى.

ما الذي تقدمه موازنة عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ من جديد للمواطن؟

في إطار حرص الدولة على أن تستفيد كل فئات المجتمع وكل أقاليم الدولة من ثمار الإصلاح الاقتصادي وعوائد التنمية، تتضمن موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ تعزيز المخصصات المالية المقررة للإنفاق على الصحة والتأمين الصحي الشامل والتعليم والبنية التحتية؛ بما يسهم فى إرساء دعائم التنمية البشرية وتمكين المواطن المصري. كما ان الموازنة القادمة سوف تشهد إطلاق وتمويل العديد من المبادرات الوطنية الفعالة مع كل الوزارات المعنية للمساهمة فى تحقيق الجودة الشاملة والمستدامة فى قطاعي الصحة والتعليم باعتبارها الركيزة الأساسية لبناء الانسان، جنبًا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة المخصصات المالية لمساندة القطاعات الإنتاجية؛ ولتأهيل القطاع الخاص، فى المرحلة المقبلة، لقيادة قاطرة النمو الاقتصادى المستدام والمولد للمزيد من فرص العمل.

- <u>الصحة والتعليم ومجالات التنمية البشرية:</u>

- تم استيفاء نسب الاستحقاق الدستورى للصحة والتعليم الجامعى وقبل الجامعى والبحث العلمى، حيث تبلغ مخصصات الصحة ٢٥٤.٥ مليار جنيه بزيادة ٧٨.٩ مليار جنيه بنسبة زيادة ٤٥% عن العام المالى الحالى، كما تمت زيادة مخصصات التعليم بـ ٤٦.٩ مليار جنيه لتصل الى ٣٦٣.٦ مليار جنيه بنسبة زيادة ١٤.٨%، والبحث العلمي بـ ٧.٥ مليار جنيه بنسبة زيادة ١٤.١% لتصل الى ٦٠.٤ مليار جنيه.

- زيادة مخصصات التأمين الصحي والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة لتصل الى ١٠.٦ مليار جنيه

واستمرار التنفيذ التدريجي لمنظومة التأمين الصحى الشامل والتوسع فيه ليشمل عدد أكبر من المحافظات متضمناً ٨٦٥ مليون جنيه مخصصات دعم التأمين الصحى الشامل لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي ومبلغ ٣٣٢٨ مليون جنيه للهيئة العامة للرعاية الصحية.

- تمويل بعض مبادرات وزارة الصحة لزيادة حوافز وإثابة الأطباء وأعضاء هيئة التمريض بالقطاع الصحى بقيمة ٠.٥ مليار جنيه بالاضافة الى زيادة بدل أعضاء المهن الطبية بـ٧٥% عما هو قائم بتكلفة إضافية سنوية تصل الى ٢.٢٥ مليار جنيه ويصبح إجمالي تكلفة هذا البدل أكثر من ٥.٢٥ مليار جنيه. كما تقرر رفع مكافاة اطباء الامتياز لكافة العاملين بجميع المستشفيات الجامعية وبما فيها مستشفيات جامعة الازهر لتصبح ٢٢٠٠ جنيه شهريا بدلا من ٤٠٠ جنيه شهريا وبتكلفة سنوية اضافية قدرها ٣٢٠ مليون جنيه.

- الدعم الاجتماعي:

- زيادة الدعم المتعلق بالجانب الاجتماعي، والدعم النقدي (معاش الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة) بـ ٢.٧% ليصل إلي ١٩ مليار جنيه بموازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- ٨٤.٥ مليار جنيه لدعم السلع التموينية ورغيف العيش.
- مد وقف العمل بقانون ضريبة الاطيان الزراعية لمدة عامين لتعزيز دعائم منظومة الحماية الاجتماعية خاصا العاملين بالقطاع الزراعى
- ضخ ٧ مليار جنيه لمبادرة حياة كريمة للقرى الاكثر احتياجاً وخاصا القرى فى صعيد مصر، إسهاماً فى توفير فرص عمل جديدة. بالإضافة الى استهداف مبادرة دعم الاستهلاك والتى ستساهم فى استهداف مجموعة كبيرة من التخفيضات فى اسعار عدد من السلع للمواطنين
- إستكمال صرف تعويضات اهالى شمال سيناء وورثة أهالي النوبة بقيمة ٠.٨ مليار جنيه وتقديم دعم لتنمية الصعيد بقيمة ٠.٣ مليار جنيه
- زيادة مخصصات الأدوية بـ ٢٠.٩% لتصل إلى ١١ مليار جنيه
- زيادة مخصصات الأغذية (متضمنة الأغذية المدرسية) بـ ١٧.٨% لتصل إلى ٥.٣ مليار جنيه
- زيادة مخصصات النقل والانتقالات بـ ١٧.٥% لتصل إلى ٤.٧ مليار جنيه
- دعم نقل الركاب بقيمة ١.٨ مليار جنيه

- المعاشات:

- ١٧٠ مليار جنيه للهيئة العامة للتأمينات والمعاشات ، لسداد القسط السنوي الثانى من التزامات الخزانة العامة للدولة نحو الهيئة ، متضمنة ما يلى :-
  - الفروق الناتجة عن إعادة تسوية معاش الاجر المتغير وإضافة نسبة ٨٠% من العلاوات الخاصة غير المنضمة (العلاوات الخمس) للأجر الأساسي لأصحاب المعاشات المنتهية خدمتهم إعتباراً من ٢٠٠٦/٧/١ وحتى ٢٠١٦/٦/٣٠ وذلك بتكلفة مقدرة بنحو ٣٥ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ وتزيد بعد ذلك بمقدار الزيادة السنوية، وذلك لتحسين الأوضاع المعيشية لأصحاب المعاشات وحل جميع مشكلات منظومة المعاشات المتراكمة عبر عشرات السنين.

- العلاوة الخاصة المقرر منحها لأصحاب المعاشات بنسبة ١٤% وبتكلفة سنوية تقترب من ٣١ مليار جنيه ويتم تمويلها من هذا القسط

- علماً بأن الخزانة العامة سوف تحقق المستهدف من خلال سداد كافة مستحقات العام المالى ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ والتى تقدر بنحو ١٦٠.٥ مليار جنيه حيث تم بالفعل سداد مبلغ ١٢٠ مليار جنيه حتى الآن لصالح صناديق المعاشات.

- البنية التحتية والإسكان والاستثمارات العامة

- المخصصات المالية المتاحة لدعم الإسكان الاجتماعى بقيمة ٥.٧ مليار جنيه
- توفير ٣ مليار جنيه بشكل عاجل فى موازنة العام المالي الحالى (٢٠١٩/٢٠٢٠) لتحسين شبكة الطرق الداخلية بالمحافظات
- توفير مخصصات تغطى تكلفة توصيل خدمات الغاز الطبيعى للمنازل لعدد ١.٢ مليون وحدة سكنية بقيمة ٣.٥ مليار جنيه
- استمرار زيادة مخصصات الاستثمارات العامة الممولة من الخزانة بشكل يفوق اية زيادات اخرى على جانب المصروفات العامة لضمان تحسين البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين

- الأجور:

إصلاح هيكل الأجور من خلال حزمة من الإجراءات التي تسهم فى تحسين الأوضاع المالية للعاملين بالدولة بتكلفة ٣٤ مليار جنيه، حيث سيتم خلال العام المالي المقبل:

- منح الموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية علاوة دورية بنسبة ٧٪ من الأجر الوظيفى فى ٣٠ يونيه ٢٠٢٠ بحد أدنى ٧٥ جنيهًا شهريًا ودون حد أقصى
- منح العاملين غير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية ١٢٪ من المرتب الأساسى فى ٣٠ يونيه ٢٠٢٠ بحد أدنى ٧٥ جنيهًا شهريًا ودون حد أقصى، وليس ١٠٪ كما هو معتاد كل عام.
- تحسين دخول الموظفين والعاملين بالجهاز الادارى للدولة من خلال اقرار حافز شهر اضافى بفئات مالية مقطوعة تتراوح بين ١٥٠ جنيه الى ٣٧٥ جنيه شهرياً وفق المستويات الوظيفية.
- تمويل حركة الترقية للمستوفين اشتراطات الترقية فى يوليو القادم.
- زيادة حد الاعفاء الضريبى من ١٥ الف جنيه سنويا الى ٢٢ الف جنيه سنويا لكافة العاملين باجر واستحداث شريحة ضريبية مخفضة تبلغ ٢.٥% لأصحاب الدخول الاقل من ٣٠٠٠٠ جنيه سنويا مع تخفيض كل الشرائح التالية لفئات الدخل المنخفض والمتوسط واستحداث شريحة جديدة للذين تزيد صافى دخولهم السنوية عن ٤٠٠ ألف جنيه.

- استكمال تحسين دخول المعلمين والموجهين بمرحلة رياض الاطفال والصف الاول والثانى الابتدائى (حافز تطوير التعليم قبل الجامعى) فى موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ ليصبح اجمالى ما تم تخصيصه لموجهى ومعلمى التربية والتعليم والازهر الشريف ١.٥ مليار جنيه
- استكمال تحسين دخول أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات والمراكز والمعاهد والهيئات البحثية (حافز جودة) فى موازنة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ وبعض المزايا الأخرى المرتبطة بأداء الاعمال ليصبح اجمالى ما تم تخصيصه لهذا الغرض ١.٦ مليار جنيه حتى موازنة العام الحالى.

- دعم وتحفيز الصناعة

- تحمل الخزانة اعباء خفض وتوحيد سعر الغاز الطبيعى للصناعة عند ٤.٥ دولار لكل وحدة حرارية لمساندة المصانع وزيادة قدرتها التنافسية بالإضافة الى خفض اسعار الكهرباء للأنشطة الصناعية على الجهد الفائق والعالى والمتوسط (داخل وخارج اوقات الذروة) بقيمة ١٠ قروش على كل كيلو وات؛ وتبلغ التكلفة التقديرية لهذه الاجراءات نحو ١٠ مليار جنيه سنويا.
- تعديل المعاملة الضريبية والجمركية لصناعة الورق وبعض الصناعات الأخرى لصالح الإنتاج المحلي.

القطاع	السياسات المستهدفة
قطاع الصناعة	تشجيع وتعميق الصناعة المحلية، وبناء شبكات من الموردين المحليين وتطوير قواعد البيانات الخاصة بهم
	دعم ومساندة المشروعات كثيفة إستخدام التكنولوجيا النظيفة.
	تطوير سلاسل القيمة المحلية من خلال شبكة من المشروعات المتوسطة والصغيرة.
البنية التحتية	تحسين وتطوير شبكة الطرق الداخلية بالمحافظات
قطاع الاستثمار	الاستمرار فى تنفيذ الاصلاحات الهيكلية التى تتضمن تيسير التعاملات الجمركية والضريبية والخدمات الحكومية.
	زيادة المخصصات المالية لمساندة القطاعات الانتاجية بما يسهم في تشجيع القطاع الخاص على التوسع في أنشطته.

- دعم الصادرات:

التزام الحكومة برد الأعباء التصديرية المتأخرة لدى صندوق تنمية الصادرات للمصدرين وزيادة دعم تنمية الصادرات بـ ١٦.٧% مقارنة بموازنة العام السابق، وهو ما يعنى توفير ٧ مليارات جنيه لمساندة وتنمية الصادرات خلال العام المالى القادم.

- الضرائب والجمارك:

- تسوية المتأخرات الضريبية مع الممولين مقابل سداد الممول ١-٥٪ من قيمة المتأخرات الضريبة المستحقة عليه.
- السعي نحو تسوية فض المنازعات الضريبية دون اللجوء للمحاكم، حيث إن طول مدة التقاضي يضطر الممول لحجز مخصصات مالية لسنوات طويلة بدلاً من توظيفها فى الاستثمار أو دفع حق الدولة منها.
- تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على العقارات المبنية، بحيث يشترط لخضوع الأراضي الفضاء لهذه الضريبة، أن تكون مُستغلة سواء كانت مُلحقة بالمباني أو مستقلة عنها؛ وذلك لتخفيف العبء الضريبي عن أصحاب المصانع.

- مشروع قانون مقترح من الحكومة لإعفاء الضريبة العقارية على أراضى المصانع وايضاً السماح لمجلس الوزراء الإعفاء كلياً أو جزئياً لبعض الأنشطة الاقتصادية من الضريبة العقارية.
- تأجيل دفع الضرائب العقارية للمصانع المتضررة لمدة ٣ شهور (حتى نهاية العام المالى الحالى).
- اسقاط الضريبة العقارية لمدة ٦ شهور عن المنشآت السياحية والفندقية وتأجيل سداد كافة المستحقات على تلك المنشآت لمدة ٣ شهور.
- التوسع في المراكز الضريبية المدمجة بما يسهم في تبسيط الإجراءات وميكنتها، حيث يعمل كل من هذه المراكز كوحدة واحدة ويختص بإدارة الضريبة على الدخل، وضريبة القيمة المضافة، والضرائب العقارية، والرسوم الجمركية.
- مشروع قانون الإجراءات الضريبية الموحد وميكنة الإجراءات والإقرارات الضريبية حيث اصبحت تقدم الكترونياً.
- اجراء تعديلات على قانون القيمة المضافة لحل العديد من المشاكل التى أفرزها التطبيق الكامل للقانون.
- تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على القيمة المضافة؛ بما يُسهم فى تيسير إجراءات رد الضريبة، حيث تم السماح لمن يرغب، اختياريًا، بتقديم خطاب ضمان بنكي لرد ٦٥ ٪ من الضريبة المطالب بها فورًا، مع إلزام مصلحة الضرائب بالانتهاء من فحص ورد الضريبة كاملة فى موعد أقصاه تسعة أشهر من تاريخ تقديم طلب رد الضريبة أو ستة أشهر من تاريخ الانتهاء من تقديم المستندات المؤيدة أيهما أقرب.
- ستشهد المنظومة الجمركية تطورًا نوعيًا من خلال التوسع فى تطبيق مشروع النافذة الواحدة بما يُسهم فى تبسيط الإجراءات وتقليص زمن الإفراج الجمركى، والتوسع في نظام الفاعل الاقتصادي حيث يتم فحص ملفات ٧٥ شركة لهذا النظام والاستفادة من نظام المسار الاخضر لشركات القائمة البيضاء.

حزمة القرارات التى أقرتها الحكومية المصرية لمجابهة الأثار السلبية لفيروس كورونا

كما تتضمن الموازنة مخصصات مالية لتمويل حزمة اجراءات بمبلغ ١٠٠ مليار جنيه تخص التكليف الرئاسي للحكومة المصرية لتنفيذ الخطة الشاملة لمواجهة وباء فيروس كورونا للعمل على تخطى تلك الأزمة.

قرارات مالية تخص المواطن سوف تنعكس بشكل مباشر علي حياة المواطنين

- مبادرات التمويل العقارى لمتوسطى الدخل حيث تم تخصيص مبلغ ٥٠ مليار جنيه لمدة حدها الاقصى ٢٠ سنة يتم توجيهها للتمويل العقارى من خلال البنوك بسعر عائد ١٠ %.
- التوجيه بتعديل نسبة القروض الاستهلاكية الشخصية لتصبح حدها الاقصى ٥٠ % بدلا من ٣٥ % من مجموع الدخل الشهرى، متضمنة القروض العقارية للاسكان الشخصى.
- مد وقف قانون ضريبة الاطيان الزراعية لمدة عامين لتعزيز دعائم منظومة الحماية الاجتماعية وتخفيف التداعيات السلبية لفيروس كورونا المستجد على العاملين بالقطاع الزراعى.

قرارات تخص القطاع الصناعي ومساندة الصناعة المحلية والقطاعات الإنتاجية

- مراجعة أسعار الكهرباء للقطاع الصناعي لأول مرة منذ تعويم الجنيه، بخفض أسعار الكهرباء للصناعة للجهد الفائق والعالي والمتوسط بقيمة ١٠ قروش للكيلووات ليبلغ ١,٠٨ جنيه للكيلووات؛ مع الإبقاء على أسعار الكهرباء للصناعات الأخرى عند مستوياتها الحالية وعلى مدار ٣-٥ أعوام
- توفير نحو ٢.٥ مليار جنيه جنيه للمصدرين حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠ لسداد مستحقات برنامج دعم الصادرات، وتشمل سداد ١٠% اضافية لكافة المصدرين وبحد ادنى ٥ مليون جنيه لكل مصدر وسداد الدفعة الاولى من البروتوكولات الموقعة والمستهدفة لاكثر من ١١٠ شركة مصدرة مقابل التزامهم باجراء توسعات استثمارية اضافية فى السوق المحلى وبما يساهم فى تشجيع الصناعة المحلية.
- بالنسبة للقطاع السياحي، إطلاق مبادرة العملاء المتعثرين من خلال إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحى، وتأجيل الإلتزامات الماليه على الشركات العاملة فى القطاع السياحى.
- دراسة القطاعات الأكثر تأثراً بانتشار الفيروس لدعمها ومساندتها.

قرارات تخص سوق الأسهم لدعم البورصة المصرية

- إعفاء غير المقيمين من ضريبة الأرباح الرأسمالية نهائيا.
- تأجيل تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية على المقيمين حتى بداية ٢٠٢٢.
- خفض ضريبة الدمغة لغير المقيمين لتصبح ٠.١٢٥% بدلاً من ٠.١٥%. وخفض ضريبة الدمغة على المقيمين لتصبح ٠.٠٥% بدلاً من ٠.١٥%.
- الإعفاء الكامل للعمليات الفورية على الأسهم من ضريبة الدمغة.
- خفض سعر ضريبة توزيع الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة بنسبة ٥٠% لتصبح ٥% بدلاً من ١٠%.
- تخفيض جميع المصروفات فى البورصة ومصر المقاصة وهيئة الرقابة المالية.

منطلقات السياسة المالية والأطر الحاكمة لموازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١

١. ***تقديم كافة أوجه المساندة والدعم للقطاعات والفئات الأكثر تأثرا بتداعيات انتشار فيروس كورونا ومساندة النشاط الإقتصادى.***
٢. ***توفير التمويل المطلوب لتلبية احتياجات الدولة وأجهزة الموازنة ودون حدوث أي اختلالات مالية.***
٣. ***العمل على توسيع القاعدة الضريبية (زيادة نسبة الايرادات الضريبية من جهات غير سيادية بـ٠.٥% من الناتج سنوياً وتعظيم العائد من أصول الدولة من خلال زيادة الفوائض المحولة إلى الخزانة العامة.***
٤. ***استهداف مبادرات محددة واجراءات تستهدف تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين خاصةً الطبقة المتوسطة وكذلك المساهمة الإيجابية في تعزيز أنشطة ومجالات التنمية البشرية (الصحة والتعليم).***
٥. ***رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح القاعدة العريضة من المواطنين ولصالح الإنفاق الاستثماري الموجه للمشروعات المنتجة وتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة.***
٦. ***إيجاد شبكة من برامج الحماية الاجتماعية الفعالة والقادرة على حماية الطبقات الأقل دخلاً والطبقات المتوسطة بما يحقق عدالة التوزيع سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث الاستهداف وبشكل يضمن استفادة الجميع من ثمار النمو الاقتصادي والنهوض بالتعليم والصحة ونظام التأمين الصحي الشامل لتحقيق التنمية البشرية.***
٧. ***استمرار والتوسع في التسعير السليم للسلع والخدمات بما يضمن كفاءة تخصيص الموارد والاستخدامات من قبل كافة الجهات.***
٨. ***العمل على إعداد ومتابعة الموازنة على أساس المبادرات والبرامج لرفع كفاءة وجودة الانفاق العام.***
٩. ***دعم ومساندة وتحفيز النشاط الاقتصادي والنمو والتشغيل خاصةً القطاعات الانتاجية وبالتزامن استمرار جهود تحسين جودة البنية التحتية مع التأكد من استفادة الجميع من هذا التحسن.***

أهم الإجراءات الإصلاحية بمشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١

١	**تعديل الأنظمة /القوانين الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة والجمارك للسماح بفرض ضرائب على الخدمات الرقمية والتجارة الإلكترونية والتجارة عبر الإنترنت وفقًا لمعايير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وأفضل الممارسات الدولية**
٢	**تحسين التغطية من خلال ميكنة تحصيل ضرائب الرواتب وربط مصلحة الضرائب بقاعدة بيانات صناديق المعاشات**
٣	**إصلاح ضريبة كسب العمل، وزيادة حد الإعفاء الضريبى، وتغيير الشرائح الضريبية لصالح أصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة**
٤	**تحسين ودعم أساليب إدارة المخاطر من خلال الاستخدام الأفضل والذكي للبيانات والموارد**
٥	**لقد تم بالفعل في فبراير ٢٠٢٠ زيادة الضريبة القطعية على اسعار منتجات التبغ المستورد المصنع والغير مصنع**
٦	**زيادة الفوائض المحصلة من البنوك العامة**

ثانياً: الأهداف الكمية والافتراضات الرئيسية لمشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠

أ. أداء الإقتصاد العالمى والإقليمى

آفاق الاقتصاد العالمي

البيان	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الاقتصاد العالمي				
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣.٦	٢.٩	٣.٣	٣.٤
معدل التضخم (%)	٣,٦	٣,٤	٣,٦	٣,٥
معدل نمو التجارة في السلع و الخدمات (%)	٣,٦	١,١	٣,٢	٣,٨
الاتحاد الأوروبي				
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	١,٩	١,٢	١,٤	١,٥
معدل التضخم (%)	١,٨	١,٢	١,٤	١,٥
الأسواق الناشئة و الاقتصادات النامية				
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٤,٥	٣,٩	٤,٦	٤,٨
معدل التضخم (%)	٤,٨	٤,٧	٤,٨	٤,٥
اسيا				
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٥,٢	٤,٨	٤,٩	٥,٢
معدل التضخم (%)	٢,٨	٢,٥	٢,٦	٢,٧
الشرق الأوسط و شمال أفريقيا				
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	١,٩	٠,٩	٢,٩	٣,٢
معدل التضخم (%)	٩,٩	٨,٢	٩,١	٧,٩
افريقيا والصحراء الكبرى				
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣,٢	٣,٣	٣,٦	٣,٧
معدل التضخم (%)	٨,٥	٨,٤	٨,٠	٧,١

المصدر: تقرير آفاق الإقتصاد العالمى، صندوق النقد الدولى والذى تم نشره في يناير ٢٠٢٠.

من أهم مخاطر الإقتصاد العالمى التى قد تؤثر على الاقتصاد المصرى وعلى تقديرات الموازنة:

١. إنتشار فيروس كورونا وتداعياته على خفض سلاسل الإنتاج والتجارة العالمية، وزيادة تخوف المستثمرين، مما استتبعه من تحوط في الإستهلاك والإستثمار، بينما يرتبط هذا الأمر بمدى نجاح المجتمع الدولى على احتواء الفيروس، والعمل علي معاودة سلاسل الإنتاج وتحسن النشاط الاقتصادي من خلال تدخل الحكومات والمؤسسات الدولية و الدول الكبرى لمساندة مؤسساتها وشركاتها الخاصة بحزم تحفيز مالية مباشرة بالتوازي مع سياسات نقدية توسعية.

٢. تصاعد التوترات الجغرافية- السياسية بين الإقتصادات الكبرى، خاصة حول سوق النفط العالمى، والذى يؤثر على أسعار النفط، ومناخ الإستثمار، ويؤثر بالسلب على نشاط الإقتصاد العالمى.

٣. الحواجز الجمركية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين مما يؤثر سلباً على فرص النمو والتشغيل فى عدد من الدول المتقدمة والنامية.

٤. إحتدام التوترات والقلاقل في بعض البلدان بمنطقة الشرق الاوسط والتى قد يكون لها تداعيات سلبية على نظرة المستثمرين للمنطقة وعلى حركة التجارة والتدفقات المالية.

٥. تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى وتأثيرها على حركة التجارة من وإلى أوروبا وعلى معدلات النمو المحققة بالقارة والتى تعتبر الشريك التجارى والاستثمارى الرئيسى لمصر.

٦. تغير سعر الصرف المحلى وتحسن قوة الجنيه بما له أثر على الإيرادات والمصروفات الدولارية كإيرادات قناة السويس والهيئة العامة للبترول ودعم السلع التموينية ودعم الطاقة.

وفي ضوء ما سبق، فانه تم إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ بناء على معدلات النمو العالمية المتوقعة والصادرة من قبل المؤسسات الدولية ذات الصلة والتي صدرت في يناير ٢٠٢٠ على أن يتم تحديث هذه الافتراضات مرة أخرى في وقت لاحق فور قيام هذه الجهات بالإعلان عن ذلك ومع الأخذ في الاعتبار المخاطر التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وسبق الاشارة اليها. كما تم مراجعة التوقعات الاقتصادية الخاصة بموازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ في ضوء تداعيات أثر انتشار فيروس كورونا على كافة الأنشطة الاقتصادية عالمياً ومحلياً وتأثيرها على الاقتصاد المصرى حيث تم *تعديل التوقعات المبدئية لمعدلات النمو للاقتصاد المصرى لتصل إلي ٤.٥% نزولاً من نحو ٥.٨%*. كما انه تم التوقع مسبقا بتباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي ليحقق معدل نمو قدره ٢.٩% وفقاً لتقديرات تقرير افاق الاقتصاد العالمى لصندوق النقد الدولى فى يناير ٢٠٢٠، بعد أن كان ٣.٠% فى تقديرات سابقة بتقرير صندوق النقد الدولى الصادر في أكتوبر ٢٠١٩، ومقابل ٣.٦% فى عام ٢٠١٨، وهو أدنى مستوى له منذ عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩. إلا أنه من المتوقع أن يقوم صندوق النقد الدولي بالمراجعة والاعلان عن تغير في التقديرات خلال الفترة القادمة وفقا للمتغيرات العالمية الأخيرة في ضوء تداعيات الازمة خلال شهري فبراير ومارس ومن أهمها إعلان صندوق النقد الدولى، أن الاقتصاد العالمي دخل مرحلة الركود نتيجة لانتشار فيروس كورونا حيث قد قامت أكثر من ٨٠ دولة بطلب مساعدات طارئة من الصندوق.

كما أنه من المقدر أن تتراوح معدلات نمو التجارة العالمية ما بين ١.١% في ٢٠١٩ و٣.٢% في ٢٠٢٠ وذلك طبقا للتوقعات المنشورة في يناير ٢٠٢٠ (والتى سوف يتم تحديثها مرة أخرى بعد وضوح الرؤية فور الإعلان عنها وبالتأكيد ستشهد مراجعات ضخمة وخفض كبير فى حركة التجارة العالمية التى تشهد انكماشا كبيرا فى الوقت الراهن)؛ الأمر الذى يمكن تفسيره فى ضوء تصاعد التوترات التجارية بين الاقتصادات الكبرى، بما في ذلك تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين، مما أسفر عن زيادة كبيرة فى الرسوم الجمركية، والتأثير على مناخ الأعمال ومستوى الثقة فى النشاط الإقتصادي. كما جاء تراجع معدلات النمو الإقتصادي متأثراً بتباطؤ الإنتاج في ضوء الصدمات التى أصابت بعض البلدان، ومن أبرزها الهند، وضعف الطلب الخارجى من الصين واتساع نطاق التداعيات العالمية للتوترات التجارية وتباطؤ الاستثمار.

بينما يخفف من الأثر السلبي لتلك العوامل، السياسات النقدية التوسعية التى ينتهجها البنك الفيدرالى الأمريكى بخفض أسعار الفائدة، بالإضافة إلي الحزمة التحفيزية بقيمة ٢ ترليون دولار وهي الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا البنك الأوروبى، والعديد من البنوك المركزية الكبرى الأخرى. فضلاً عن الأثار الإيجابية الأخرى مثل البدء في تعافي نشاط الصناعة التحويلية، وانحصار المخاوف من خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبى بدون إتفاق، والمفاوضات التجارية التى تمت مؤخراً للمرحلة الأولى بين الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الصين لتخفيض القيود الجمركية وتسوية عدد من نقاط الخلاف التجاري بينهم.

ب. أهم الإفتراضات الرئيسية بموازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١

أهم الافتراضات الاقتصادية على المدى المتوسط

البيان	٢٠١٧/٢٠١٨ فعلى	٢٠١٨/٢٠١٩ فعلي	٢٠١٩/٢٠٢٠ تقديري	٢٠٢٠/٢٠٢١ موازنة مبدئية
الناتج المحلى الإجمالى - مليار جنيه [1/]	٤,٤٤١	٥,٢٥٦	٦,٠٣٠	٦,٨٤٤
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى (%) [1/]	٥.٣	٥.٦	٥.١	٤.٥
المكمش (%) [1/]	٢١.٦	١٢.٢	٨.٢	٩.٠
متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية (%)	١٨.٥	١٨.٠	١٥.٥	١٣.٥
متوسط سعر برميل برنت [2/] (دولار / برميل)	٦٤.٠	٧٠.٠	٦٨.٠	٦١.٠
متوسط سعر القمح الأمريكي [3/] (دولار)	١٨٥.٦	١٧٨.٣	٢١٤.٠	١٩٩.٥

Page ١

١/ تقديرات أولية سيتم مراجعتها مع وزارة التخطيط

٢/ تم توقع سعر برميل البرنت مستقبلياً بإستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية للبرنت وتوقع صندوق النقد الدولى لأسعار البترول فى تقرير آفاق الإقتصاد العالمى، والذي تم إعداده في يناير ٢٠٢٠. كما يتم أيضاً الإسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

٣/ تم توقع سعر القمح الأمريكى مستقبلياً بإستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية المتداولة فى البورصة العالمية AHDB. كما يتم أيضاً الإسترشاد ببتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

المصدر: وزارة المالية

ت. تحليل أسعار النفط والقمح المفترضة بموازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١

وعلي صعيد اخر، فقد تعرضت اسعار النفط لكثير من التذبذبات في ضوء الأحداث الأخيرة وتداعيات أثر انتشار فيروس كورونا علي الاقتصاد العالمي، إلا أن مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٢٠-٢٠٢١ يفترض سيناريو متحفظا وذلك باستخدام متوسط سعر برميل للنفط بقيمة ٦١ دولار مسترشدة بتوقعات صندوق النقد الدولي وعدد كبير من المؤسسات المالية الدولية المعدة والمنشورة في يناير ٢٠٢٠ (وسيتم تحديث هذه الفرضية بعد وضوح الرؤية خلال الفترة القادمة وفى ضوء تراجع الاسعار العالمية للنفط بشكل كبير فى مارس ٢٠٢٠). كما أن وزارة المالية تقوم بمتابعة اسواق النفط العالمية عن قرب في ضوء آخر التطورات التي حدثت بعد اجتماع منظمة الأوبك في الاسبوع الثاني من مارس والذي تسبب في احداث تذبذبات عديدة في اسعار النفط العالمية وأيضاً في ضوء اتفاق أوبك بلس (OPEC+) على تخفيض نحو ٩.٨ مليون برميل يومياً فى شهرى مايو ويونيو و٨ مليون برميل فى شهرى يوليو واغسطس وموافقة الولايات المتحدة على خفض ٣ مليون برميل يومياً من انتاجها وهو ما سوف يرفع أسعار النفط.

وقد أرتات وزارة المالية الإبقاء على تقديرات الموازنة كما هي لحين وضوح الرؤية وإجراء أي تعديلات مطلوبة مرة واحدة. وجدير بالذكر أن هناك بعض العوامل التي قد تؤثر على اسعار البترول العالمية سواء بالزيادة أو النقصان أهمها النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتأثير فيروس كورونا على حركة المواصلات والملاحة الجوية وانعكاس ذلك على الاقتصاد العالمي وعلى انخفاض الطلب على البترول ومنتجاته. كما حددت الموازنة العامة متوسط سعر القمح بقيمة تبلغ ١٩٩.٥ دولار للطن وقد اعتمدت في تقديراتها علي متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية المتداولة في البورصة العالمية AHDB.

د .أهم سياسات القطاعات الإقتصادية خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١

أصبح الاقتصاد المصري أكثر قدره على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية العالمية، وامتصاص الصدمات الخارجية، فضلاً عن أنه تم وضع تصور لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ ليناسب بعض الظروف المُحتملة فى ضوء المستجدات الاقتصادية على الساحة الدولية.

١.السياسات المالية المستهدفة بمشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١

يستهدف مشروع الموازنة والذى تم إعداده قبل اشتداد الأحداث الراهنة والتحديات العالمية خلال الفترة من نهاية نوفمبر ٢٠١٩ وحتى نهاية فبراير ٢٠٢٠ والذى كان يستهدف خفض العجز الكلي ليصل إلى ٦.٣% من الناتج المحلي في ٢٠٢٠/٢٠٢١، وخفض معدل الدين العام كنسبة من الناتج المحلى ليصل الى ٨٢.٨% بحلول نهاية يونيو ٢٠٢١ وهو ما يتطلب تحقيق فائض أولى يصل إلى ٢.٠% من الناتج المحلى الإجمالى.

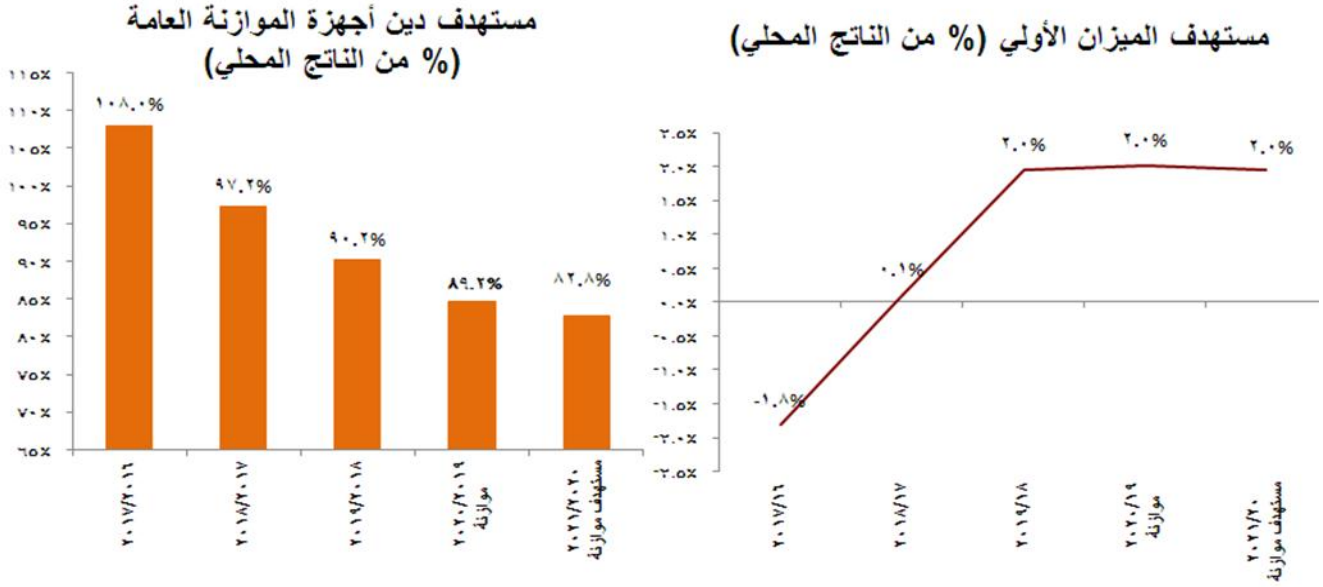

٢.سياسة القطاع الحقيقى

مستهدفات النمو الإقتصادى خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١

تستهدف الحكومة -وفقاً لتوقعات وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية- تحقيق معدل نمو للناتج المحلى الإجمالى نحو ٤.٥% خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١، حيث سوف تستمر مصر في النمو ولكن بمعدلات أقل مما كان متوقعاً في السابق ولكن تفوق بالتأكيد معدلات النمو في الأسواق الناشئة والدول النامية والاقتصادات المتقدمة، وذلك نتيجة لتباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أن يساهم عدد من القطاعات الرئيسية الدافعة للنمو الإقتصادي في عام ٢٠٢٠/٢٠٢١، وعلى رأسها، التشييد والبناء، والإتصالات، والغاز الطبيعى، وتجارة الجملة والتجزئة، والصناعة والتعدين. وعلى جانب الطلب، فيستهدف تحفيز الإستهلاك الخاص وزيادة الصناعة والتصدير.

تكامل السياسة النقدية وتوقعات التضخم

قامت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي بتحديد معدل التضخم المستهدف بواقع ٩% (± ٣%) خلال الربع الرابع ٢٠٢٠ باستخدام آليات التنبؤ لديها، وقد قامت اللجنة بالإعلان عن ذلك المستهدف على الموقع الرسمي للبنك المركزي. وأوضحت اللجنة بأنها مستمرة في المتابعة الدورية لمعدلات التضخم المحققة، وستحرص على بقاء معدلات التضخم وفقاً للمستهدفات المعلنة من خلال سياسات ضبط أسعار الفائدة والتحكم في السيولة النقدية، وذلك لدعم المسار النزولي لمعدلات التضخم على المدى المتوسط، مع الأخذ في الاعتبار تحفيز الاستثمارات.

ثالثاً: أهم توجهات السياسة المالية فى مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١

١. الملامح الرئيسية للمالية العامة بمشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١

جدول ملخص لأداء الموازنة العامة للدولة

	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠ موازنة مبدئية	
	فعليات	فعليات	فعليات	موازنة	معدل نمو% مقابل موازنة العام السابق)	مليار جنيه
إجمالي الايرادات	٦٥٩.٢	٨٢١.١	٩٤١.٩	١,١٣٤.٤	١٣.٦٪	١,٢٨٨.٨
الضرائب ، ومنها	٤٦٢.٠	٦٢٩.٣	٧٣٦.١	٨٥٦.٦	١٢.٦٪	٩٦٤.٨
ايرادات الضريبة على الدخل، ومنها	٢٢٥.٧	٣٠٤.٤	٣٥١.٢	٣٩٦.٣	١٦.٣٪	٤٦٠.٩
ضرائب على المرتبات المحلية	٣٤.٢	٤١.٠	٥٦.٩	٥٧.٤	٣٥.٠٪	٧٧.٥
ضرائب النشاط التجارى والصناعى	١١.٥	١٦.٨	٢٤.٧	٣٣.٨	٢٦.٣٪	٤٢.٧
الضريبة على ارباح الشركات	٤٧.٣	٦٠.٨	٨٥.٨	١١١.٠	٣١.٥٪	١٤٥.٩
الضريبة على المهن الحرة	١.٢	١.٧	٢.٥	٣.٧	٣٢.٤٪	٤.٩
ايرادات ضريبة القيمة المضافة، ومنها	١٨٣.٥	٢٦١.٥	٣٠٩	٣٦٤.٧	١٠.٠٪	٤٠١.١
على السلع المحلية	٣٢.٧	٤٣.١	٥٠.٤	٦٦.٨	١٢.٦٪	٧٥.٢
على السلع المستوردة	٦١.٧	٨٣.٩	١٠٥.٠	١٤٢.٤	٢.٥٪	١٤٦.٠
على الخدمات	١٨.١	٢٩.٢	٤٢.٣	٥٢.٠	٢٨.٩٪	٦٧.٠
الضريبة القطعية على السجائر	٣٥.١	٥٠.٠	٥٦.٠	٦٥.٩	١٣.٣٪	٧٤.٦
الضرائب على الدمغة	١١.٠	١٣.٥	١٧.٦	٢٢.٥	١٢.٧٪	٢٥.٣
ايرادات الضريبة على التجارة الدولية (الجمارك)	٣٤.٣	٣٧.٩	٤٢.٠	٥١.٧	-١٣.٩٪	٤٤.٥
ايرادات الضريبة العقارية	٢.٢	٣.٢	٥.٠	٧.٢	٣.٥٪	٧.٤
ايرادات غير ضريبية	١٩٧.٢	١٩١.٨	٢٠٥.٨	٢٧٧.٨	١٦.٦٪	٣٢٤.٠
إجمالي المصروفات	١,٠٣١.٩	١,٢٤٤.٤	١,٣٦٩.٩	١,٥٧٤.٦	٨.٨٪	١,٧١٣.٢
الأجور و تعويضات العاملين	٢٢٥.٥	٢٤٠.١	٢٦٦.١	٣٠١.١	١١.٣٪	٣٣٥.٠
شراء السلع والخدمات	٤٢.٥	٥٣.١	٦٢.٤	٧٤.٩	٣٣.٧٪	١٠٠.٢
الفوائد	٣١٦.٦	٤٣٧.٤	٥٣٣.٠	٥٦٩.١	-٠.٦٪	٥٦٦.٠
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٢٧٦.٧	٣٢٩.٤	٢٨٧.٥	٣٢٧.٧	-٠.٤٪	٣٢٦.٣
المصروفات الأخرى	٦١.٥	٧٤.٨	٧٧.٦	٩٠.٤	١٦.١٪	١٠٥.٠
شراء الاصول غير المالية (الإستثمارات) ومنها:	١٠٩.١	١٠٩.٧	١٤٣.٣	٢١١.٢	٣٢.٩٪	٢٨٠.٧
تمويل الخزانة	٦٤.٠	٧٠.٦	٩٨.٩	١٤٠.٠	٢٦.٤٪	١٧٧.٠
صافى حيازة الأصول المالية	٦.٨	٩.٣	٢.٠	٥.٠		٧.٧
العجز/الفائض المالى الكلى	-٣٧٩.٦	-٤٣٢.٦	-٤٣٠	-٤٤٥.١		-٤٣٢.١
نسبة العجز/الفائض المالى الكلى للناتج المحلي(%)	-١٠.٩٠٪	-٩.٧٠٪	-٨.٢٠٪	-٧.٢٠٪		-٦.٣٪
العجز أو الفائض الأولي المستهدف	-٦٣	٤.٩	١٠٣.١	١٢٤		١٣٣.٩
نسبة العجز الأولى للناتج المحلي(%)	-١.٨٠٪	٠.١٠٪	٢.٠٠٪	٢.٠٠٪		٢.٠٪

المصدر: وزارة المالية

تحليل الإيرادات والمصروفات العامة بمشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١

تحليل الإيرادات العامة بمشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقارنة بموازنة العام السابق

يستهدف مشروع موازنة العام المالى القادم زيادة إجمالى الإيرادات العامة لتصل إلى ١٢٨٨.٨ مليار جنيه بمعدل نمو ١٣.٦%، مقارنة بموازنة العام المالى السابق. ويأتى ذلك في ضوء تنفيذ عدد من الإجراءات الإصلاحية تستهدف في الاساس زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية. ومن المستهدف زيادة الحصيلة الضريبية بنحو ١٢.٦%، ويأتى على رأس الإصلاحات الضريبية تعديل الأنظمة الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة والجمارك للسماح بفرض ضرائب على الخدمات الرقمية والتجارة الإلكترونية والتجارة عبر الإنترنت (وفقًا لمعايير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وأفضل الممارسات الدولية)، بالإضافة إلى تحسين التغطية الضريبية من خلال ميكنة ضرائب الرواتب وربط قواعد بيانات مصلحة الضرائب، وزيادة حد الاعفاء الضريبى، وتحسين ودعم أساليب إدارة المخاطر من خلال الاستخدام الأفضل والذكي للبيانات والموارد، فضلاً عن زيادة الضريبة القطعية على اسعار منتجات التبغ المستوردة، وتحصيل فوائض من البنوك العامة.

حيث من المستهدف أن تساهم الإجراءات الإصلاحية فى زيادة الحصيلة من ضريبة الدخل بـ١٦.٣%، والحصيلة من ضريبة القيمة المضافة بـ١٠%، مقارنة بموازنة العام المالى السابق، بالإضافة إلى زيادة الحصيلة الضريبية لكل من: الضرائب على المرتبات المحلية بـ٣٥%، وضرائب النشاط التجارى والصناعى بـ٢٦.٣%، والضريبة على ارباح الشركات بـ٣١.٥%، والضريبة على المهن الحرة بـ٣٢.٤%، والحصيلة من الضرائب على السلع المحلية بـ١٢.٦%، و على السلع المستوردة بـ٢.٥%، وعلى الخدمات بـ٢٨.٩%، والحصيلة من الضرائب على الدمغة بـ١٢.٧%، مقارنة بموازنة العام المالى السابق الأمر الذى يعكس التأثير الإيجابى الذى تحدثه الإجراءات الإصلاحية لتعظيم موارد الدولة مما يمكن من خلق حيز مالى يسمح بزيادة الإنفاق الإستثماري الموجه لدفع النشاط الإقتصادى، وخلق فرص عمل، والإلتزام بسداد كافة إلتزامات الموازنة العامة وبرامج الحماية الإجتماعية.

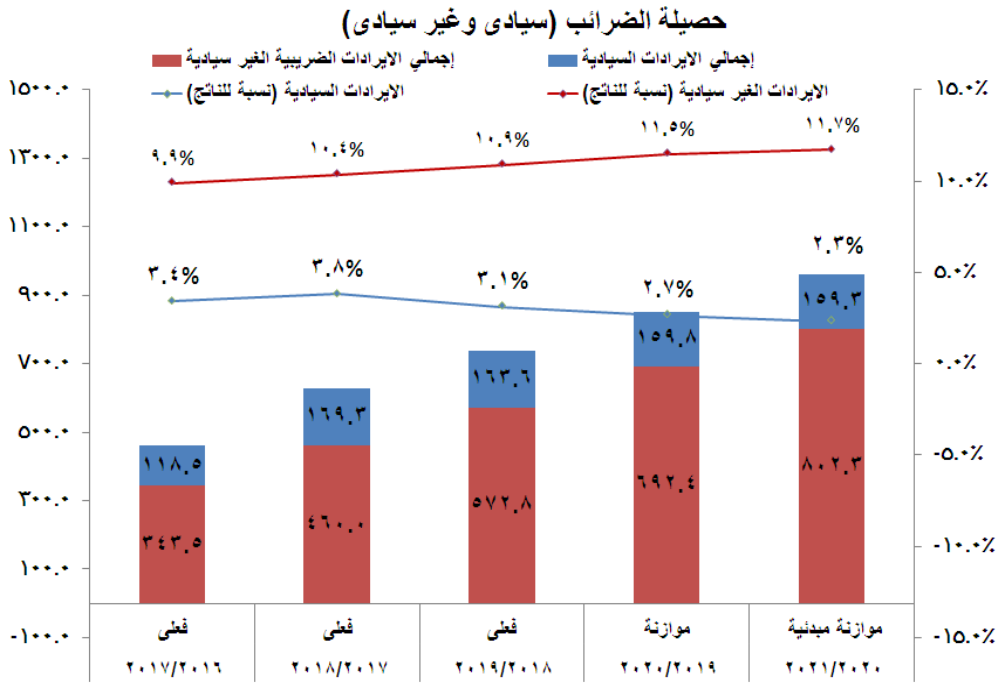

تحليل المصروفات العامة بمشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقارنة بموازنة العام السابق

كما يستهدف مشروع موازنة العام المالى القادم زيادة المصروفات العامة لتصل إلى ١٧١٣.٢ مليار جنيه بمعدل نمو ٨.٨%، مقارنة بموازنة العام السابق، ويأتى على راس الإصلاحات المقرر تطبيقها إستمرار إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الإنفاق الإستثمارى الموجه إلى تطوير البنية التحتية وتحسين مستوى الخدمات العامة، والصحة والتعليم، والإسكان الإجتماعى لمحدودى الدخل والشباب، ومشروعات النقل والمواصلات العامة، ومياه الشرب والصرف الصحى، وتطوير العشوائيات، وإستكمال المشروعات التنموية الكبرى. وفى نفس الوقت يستهدف مشروع الموازنة رفع كفاءة برامج ومظلة شبكة الحماية الإجتماعة من خلال سياسات إستهداف أكثر فاعلية.

حيث من المستهدف أن يرتفع إجمالى الإنفاق على باب شراء السلع والخدمات بـ٣٣.٧% عن موازنة العام السابق، ومخصصات الأغذية (تتضمن التغذية المدرسية) بـ١٧.٨%، ومخصصات الأدوية بـ٢٠.٩%، ومخصصات المياه بـ١٣٣.٣%، والنقل والانتقالات بـ١٧.٥%؛ الأمر الذى يعكس تركيز الموازنة على زيادة مخصصات مستلزمات الإنتاج والخدمات التى يتلقاها المواطنين والخدمات ذات البعد الإنتاجى والإجتماعى التى تساهم في تحسين مستوى معيشة المصريين.

تطور مخصصات أهم بنود باب شراء السلع والخدمات

مليار جنيه

بيان	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩ موازنة	٢٠٢١/٢٠ موازنة مبدئية	
					مليار جنيه	معدل نمو (%)
مخصصات الأغذية (تتضمن التغذية المدرسية)	٢.١	٢.٣	٣.٣	٤.٥	٥.٣	١٧.٨٪
مخصصات الأدوية	٤.٣	٧.١	٨.٢	٩.١	١١	٢٠.٩٪
المياه	٠.٨	١.١	١.٤	٠.٩	٢.١	١٣٣.٣٪
النقل والانتقالات	٣	٣.٢	٣.٧	٤	٤.٧	١٧.٥٪

كما يستهدف مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١ زيادة الإستثمارات الممولة من الخزانة العامة للدولة بـ٢٦.٤%، والأجور بـ١١.٣%، عن موازنة العام السابق، وأن تزيد قيمة الدعم المخصص للجانب الإجتماعى، والدعم النقدي (معاش الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة) بـ٢.٧%، ودعم تنمية الصادرات بـ١٦.٧%، ودعم التأمين الصحى والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة بـ٣.٩%، ودعم الإسكان الإجتماعى بـ٤٦.٢%، مقارنة بموازنة العام السابق.

تطور مخصصات أهم بنود الدعم

مليار جنيه

بيان	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩ موازنة	٢٠٢١/٢٠ موازنة مبدئية	
						مليار جنيه	معدل نمو (%)
دعم تنمية الصادرات	٣.٧	٣.٣	٢.٣	٣.٧	٦	٧	١٦.٧٪
التأمين الصحي والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة	٣.٧	٥.٨	٧.٣	٨.٩	١٠.٢	١٠.٦	٣.٩٪
دعم الاسكان الاجتماعي	٢	-	-	-	٣.٩	٥.٧	٤٦.٢٪
الدعم النقدي (معاش الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة)	٨.٨	١٣	١٧.٥	١٧.٥	١٨.٥	١٩	٢.٧٪

وعلى الجانب الأخر، سيشهد العام المالى القادم سيطرة على فاتورة مدفوعات الفوائد والتى ستنخفض قيمتها بـ٠.٦% مقارنة بموازنة العام السابق وذلك للمرة الاولى منذ سنوات طويلة.

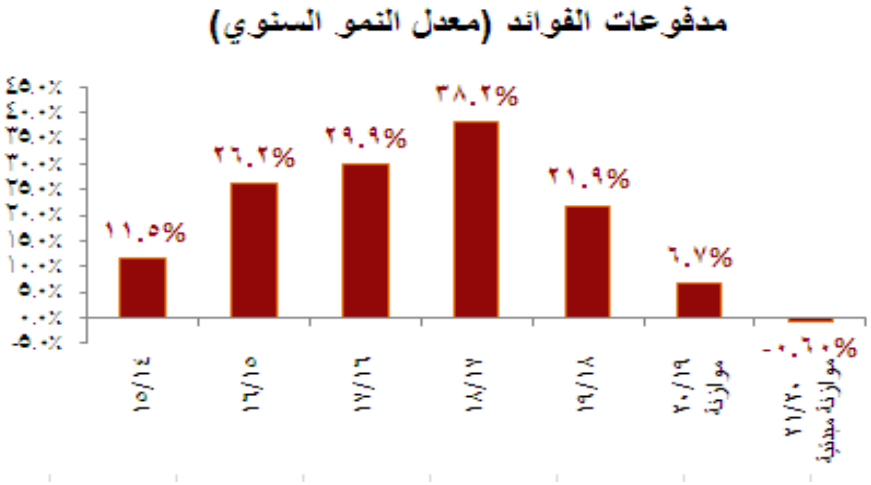

٢. أهم السياسات الإصلاحية وتلك الداعمة للنمو وأولويات الإنفاق العام بمشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠

يستهدف مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ إستكمال ترشيد وإعادة ترتيب أولويات الانفاق العام لصالح تحقيق مستهدفات استدامة مؤشرات المالية العامة (خفض العجز الكلى والدين)، ولكن بالتوازي مع العمل على دفع النشاط الاقتصادي لخلق فرص عمل حقيقية، وتحسين جودة الخدمات العامة ورفع كفاءة الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية مع ضمان مخصصات مالية تكفى لسداد كافة مستحقات أجهزة الموازنة العامة لصالح القطاعات الخدمية وتمويل برامج الحماية الاجتماعية المستهدفة. كما تتضمن الموازنة مخصصات لضمان استمرار زيادة مخصصات الاستثمارات العامة الممولة من الخزانة بشكل يفوق اية زيادات اخرى لضمان تحسين البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وفى مقدمتها النقل والمواصلات العامة، ومياه الشرب والصرف الصحى، وتطوير العشوائيات، والإسكان الإجتماعى. بالإضافة إلى زيادة الإستثمار في رأس المال البشري من خلال زيادة الإنفاق المخصص للتعليم والصحة والبحث العلمى وكذلك اخذاً في الاعتبار تنفيذ بعض البرامج والإصلاحات المستهدفة مثل استكمال تنفيذ برنامج التامين الصحى الشامل والتوسع به.

فى ضوء المستهدفات المالية (تحقيق فائض أولى قدره ٢% من الناتج) والافتراضات الاقتصادية وكذلك المستهدفات الخاصة بجملة الايرادات العامة الضريبية وغير الضريبية المتوقع تحصيلها، وكذلك استهداف خفض نسبة دين أجهزة الموازنة للناتج لتصل الى ٨٢.٨% فى يونيو ٢٠٢١، فان حجم المصروفات العامة باستبعاد مدفوعات الفوائد بالموازنة المبدئية لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ سيبلغ نحو ١١٤٧ مليار جنيه.

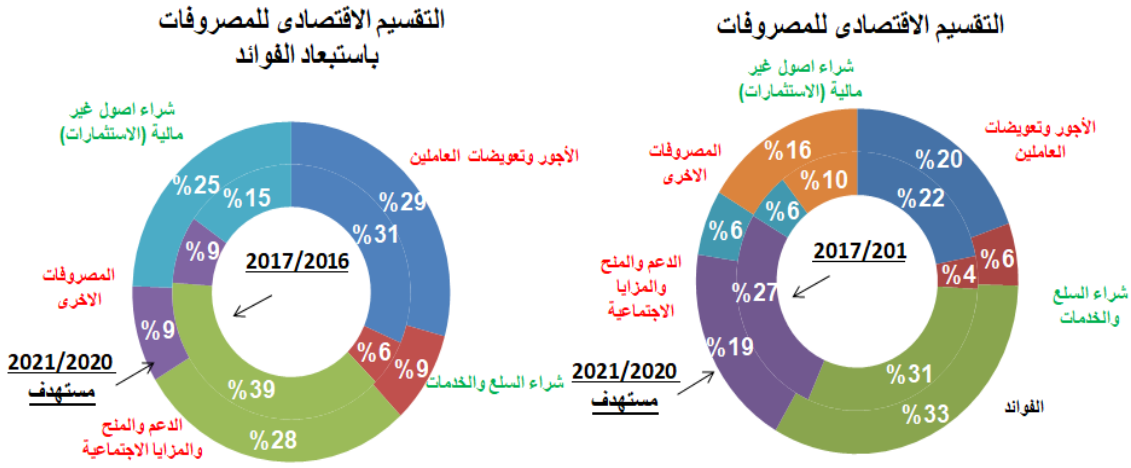

أولويات سياسات الإصلاح على جانب الإنفاق العام بالموازنة

١. توفير احتياجات القطاع الطبى للتعامل مع والحد من انتشار فيروس كورونا

٢. تحسين الإنفاق الموجه لصالح دعم النشاط الإقتصادى القادر على مساندة النشاط الاقتصادى والقطاعات الاكثر تأثرا بانتشار فيروس كورونا مع خلق فرص عمل حقيقية، وخاصة للشباب وزيادة دخول المواطنين ومحاربة الفقر.

٣. توفير المخصصات المالية الكافية لتوفير السلع الغذائية والتموينية الاساسية للمواطنين.

٤. إستمرار وتعزيز مجهودات تطوير شبكة حماية إجتماعية عصرية ومتكاملة تضمن وصول الدعم لمستحقيه بالإضافة إلى تطوير آليات إستهداف الفئات الأولى بالرعاية.

٥. توجيه مخصصات كافية لتمويل واستمرار تنفيذ نظام التأمين الصحى الإجتماعى الشامل والتوسع به وضمان وجود مخصصات كافية لتحسين الخدمة الصحية ولعلاج غير القادرين على حساب الدولة.

٦. التوسع فى الإنفاق الإستثمارى لتحسين البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

٧. وضع منظومة لمتابعة وتقييم وإدارة المخاطر المالية ومنها وضع منظومة عصرية ومتطورة لإصدار الضمانات الحكومية، ورصد أية مخاطر محتملة والتعامل معها بشكل مبكر.

أهم السياسات الإصلاحية المخطط تنفيذها فى الموازنة على جانب الإنفاق العام

١. تفعيل للقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن التعاقدات الحكومية بما سيدعم الجهات الإدارية فى توفير إحتياجاتها، كما يحقق التوازن بين حقوق والتزامات أطراف التعاقد ويدعم تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر .

٢. دعم برنامج إصلاح التعليم (وخاصةً التعليم الفنى) واستمرار تطبيق برنامج التأمين الصحى الشامل والتوسع به فى عدد أكبر من المحافظات .

٣. دعم برنامج إصلاح سوق العمل وبرامج التشغيل لزيادة فرص العمل المتاحة .

٤. التوسع فى تمويل المشروعات بنظام المشاركة بين القطاع العام والخاص PPP، وهناك مشروع قانون تمت إحالته الى مجلس النواب الموقر لإجراء تعديلات تساعد على زيادة فاعلية منظومة المشاركة. وقد صدر القرار الوزاري المشترك رقم ٥٤٦ لسنة ٢٠١٩ بشأن تشكيل لجنه مشتركة بين وزارة المالية والوزارات المعنية لوضع معايير فحص واختيار وادراج المشروعات القابلة للطرح بنظام المشاركة بين القطاعين العام والخاص فى الخطة الاقتصادية

والاجتماعية للدولة، وستولى الحكومة أهمية وأولوية لمشروعات الصرف الصحى وتحلية المياه والنقل والمواصلات والصحة والتعليم.

٥. استمرار تطبيق قانون الخدمة المدنية بشكل فعال مع إستمرار العمل على تطوير منظومة الأجور وتخطيط معدلات نموها .

٦. استمرار العمل على رفع كفاءة إدارة نظم المالية العامة وتشمل ميكنة كافة المعاملات الحكومية على جانبى الإنفاق والإيراد، واعداد قانون جديد للمالية العامة يحل محل قانون المحاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ وقانون الموازنة العامة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ ويتواكب مع التغيرات التى حدثت خلال تلك الفترة.

٧. استمرار تفعيل العمل بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩.

٨. تطبيق مبدأ الشفافية المالية والمشاركة المجتمعية خلال مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، ونشر التقارير والبيانات المرتبطة بالأداء المالى بشكل دورى، ونشر الثقافة المالية وتشمل إصدار البيان المالى التمهيدى، ومراجعة الأداء الربع سنوى وموازنة المواطن وهى تقارير من شأنها تفعيل الرقابة المجتمعية على الأداء المالى.

٩. تسريع وتيرة العمل بالمشروع القومى للتحول الرقمى، على النحو الذى يُسهم فى تيسير الإجراءات وتعزيز الحوكمة وتحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين وضمان حصولهم على الخدمات العامة بقيمتها الفعلية.

١٠.العمل على التطبيق الكامل لميكنة كافة المتحصلات الحكومية وفقاً لقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩.

٣. أهم السياسات على جانب الحماية الإجتماعية لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠

يولى مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ اهتماماً بالجانب الإجتماعى من خلال سياسات إستهداف أكثر فاعلية وتشمل الإستمرار فى تنفيذ ورفع كفاءة عدد من البرامج المستهدفة مثل برامج دعم السلع الغذائية ورغيف العيش، والتوسع فى برامج الدعم النقدى من خلال البرامج الضمانية الموجهه للفئات الأولى بالرعاية ، وتشمل برنامجى تكافل وكرامة (زيادة مخصصات البرنامج بنحو ٥٠٠ مليون جنيه)، وبرنامج الرعاية الصحية لغير القادرين على نفقة الدولة، وبرامج القضاء على الفيروسات وإنهاء قوائم الإنتظار للحالات الحرجة والعمليات الجراحية، بالإضافة إلى البرامج المستحدثة مثل استمرار واستكمال منظومة التأمين الصحى الشامل وتطوير المستشفيات القائمة والعمل على رفع جودة الخدمات المقدمة، وتطوير وتحديث عدد من برامج الدعم القائمة وتشمل دعم الإسكان الإجتماعى، ودعم التغذية المدرسية، ودعم المرأة المعيلة، ودعم إشتراكات الطلبة على خطوط السكك الحديدية والمترو.

فضلاً عن عدد من المبادرات الجديدة مثل مبادرة دعم الاستهلاك والتى ستساهم فى خفض اسعار مجموعة كبيرة من السلع للمواطنين وبما يساهم فى تنشيط مبيعات المصانع العاملة بجمهورية مصر العربية، وزيادة مخصصات دعم وتنشيط الصادرات، ودعم توصيل خدمات الغاز الطبيعى للمنازل لعدد ١.٢ مليون وحدة سكنية، بالإضافة إلى ذلك يركز مشروع الموازنة العامة للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ على تحسين دخول الموظفين والعاملين بالجهاز الإدارى للدولة، وتحسين دخول أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ووزارة التربية والتعليم، والأطباء وأعضاء هيئة التمريض بالقطاع الصحى، والموظفين والعاملين ، فضلاً عن زيادة المعاشات المدنية والعسكرية.

وقد صممت برامج الحماية الإجتماعية للتواكب مع ساتهداف تحسين دخول محدودى الدخل والطبقة المتوسطة للتأكيد على أن المواطن مركز إهتمام الدولة مع مراعاة أن إختيار الإجراء الإجتماعى يجب أن يتم على الأسس التالية :

- دراسة دقيقة بخصوص العبء المالى للإجراء والتأكد من قدرة الموازنة على تمويله دون الإخلال بالمستهدفات المالية.
- وجود آليات تنفيذ سريعة تضمن إستفادة المواطنين من المخصصات المالية للبرنامج.

وترتكز السياسة المالية فى مجال الحماية الاجتماعية على أربعة مرتكزات أساسية كما يلى:

١. زيادة معدلات النمو والتشغيل باعتبارهما خط الدفاع الأول لمحاربة الفقر وتحسين الدخول.
٢. إيجاد مساحة مالية تسمح بالإنفاق المتزايد على التنمية البشرية وبرامج الحماية والعدالة.
٣. التوسع فى برامج الحماية التى تتميز بالكفاءة وتستهدف الطبقات الأولى بالرعاية بالشراكة مع مؤسسات التنمية، مع رفع معدلات الاستهداف لبرامج الحماية الاجتماعية الحالية.
٤. تطوير وتحديث شامل للخدمات الأساسية التي يحصل عليها المواطن، وضمان التوزيع الجغرافي العادل لتمكين كافة المواطنين من كافة الفئات من الاستفادة من ثمار النمو الاقتصادي

المبادرات المقترحة بمشروع الموازنة العامة للعام المالي ٢٠/٢١ لقطاعات الصحة والتعليم قبل الجامعي والجامعي والتضامن الاجتماعي	
اسم الجهة	**إجمالي الانفاق (بالمليار جنيه)**
مبادرات وزارة الصحة والسكان منها؛ (صحة المرأة، المبادرة الرئاسية للمستشفيات النموذجية، الكشف المبكر عن ضعف السمع لحديثي الولادة، زيادة عدد أسرة العناية المركزة وعدد الحضانات، علاج الفشل الكلوي، منع انتشار العدوى من الام الحامل الى الجنين، امراض حديثي الولادة ووقاية الأطفال من الامراض المزمنة، توفير الامصال واللقاحات والأدوية الخاصة بالصحة العامة، العلاج على نفقة الدولة، الصحة النفسية، وتحسين الأوضاع المالية لأعضاء المهن الطبية من خلال رفع بدل المهن الطبية بنسبة ٧٥% ورفع مكافأة أطباء الامتياز من ٤٠٠ جنيه الى ٢٢٠٠ جنيه)	١٦.٣
مبادرات وزارة التربية والتعليم مبادرة تحسين أوضاع المعلمين والموجهين بمرحلة رياض الأطفال والصف الأول و الثاني الابتدائي	١.٥
مبادرات وزارة التعليم العالي مبادرة تحسين أوضاع هيئة التدريس بالجامعات والمراكز والمعاهد والهيئات البحثية	١.٥
مبادرات وزارة التضامن الاجتماعي برنامج تكافل وكرامة وبرنامج معاش الضمان الاجتماعي (لعدد ٣.٤ مليون اسرة)	١٩
اجمالي المبادرات	٣٨.٣

٤. أهم السياسات الإصلاحية وأولويات الإيرادات العامة بمشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١

ستعمل الحكومة خلال الثلاث سنوات القادمة من خلال إستراتيجية أعدتها وزارة المالية لتعظيم الموارد الضريبية وغير الضريبية، مع مراعاة استقرار السياسة الضريبية وتنفيذ الإجراءات الإصلاحية المستدامة التى تساعد فى تحقيق ذلك، ومنها تنفيذ الإجراءات اللازمة لزيادة التحصيل الضريبى، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتحقيق العدالة الضريبية (من خلال الضرائب التصاعدية Progressive Taxes)، وتنشيط الضرائب المرتبطة بالإستهلاك، والحفاظ على حقوق المستهلك من خلال إصدار الفواتير، وعدم فرض أعباء إضافية على الإحتياجات الأساسية للمواطنين مثل المنتجات الغذائية الاساية، والتعليم، و منظومة الرعاية الصحية، والمواصلات العامة، والخدمات الثقافية، وغيرها)، مع العمل على زيادة ارتباط الإيرادات العامة للدولة بالنشاط الإقتصادي، وتحسين الإدارة الضريبية، وإلغاء الإعفاءات غير المبررة، وتحصيل المتأخرات الضريبية بشكل عادل وميسر، واستكمال ميكنة التحصيل الضريبى والجمركى. فضلاً عن التركيز على تحسين المناخ الضريبى الجاذب للإستثمار، وتحفيز إنضمام الإقتصاد غير الرسمى، والسماح بفرض ضرائب على الخدمات الرقمية والتجارة الإلكترونية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية بما يضمن الاستغلال الأمثل لموارد الدولة.

وإستكمالاً لجهود وزارة المالية الهادفة إلى تحقيق العدالة الضريبية فإنها سوف تطبق نظام جديد لضريبة «كسب العمل» بشكل تصاعدى وتحسين الشرائح الضريبية لصالح أكبر جزء من المجتمع، ويخدم الطبقة المتوسطة، ويعالج التشوهات الحالية، وذلك على النحو التالى:

- رفع حد الاعفاء الضريبي من ٨ ألف جنيه سنوياً إلى ١٥ ألف سنويا واستحداث شريحة ضريبية منخفضة بقيمة ٢.٥% لأصحاب الدخول الأقل من ٣٠ ألف جنيه سنوياً وذلك بالإضافة الى ٧ الاف جنية أعفاء شخصي للعاملين لدى الغير (الموظفين) وهو ما يعنى أن الدخل السنوى حتى ٢٤ ألف جنيه معفى من الضرائب (حتى ٢٠٠٠ جنيه شهريا)
- أصحاب الدخول أكثر من ٣٠ ألف جنيه حتى ٤٥ ألف جنيه تكون الضريبة ١٠ ٪ بدلاً من ١٥٪
- أصحاب الدخول من ٤٥ ألف جنيه حتى ٦٠ ألف جنيه تكون الضريبة ١٥٪ بدلاً من ٢٠٪
- أصحاب الدخول من ٦٠ ألف جنيه حتى ٢٠٠ ألف جنيه تكون الضريبة ٢٠٪ بدلاً من ٢٢,٥٪
- أصحاب الدخول من ٢٠٠ ألف جنيه وحتى ٤٠٠ ألف جنيه تكون الضريبة ٢٢,٥٪ كما هى
- أصحاب الدخول أكثر من ٤٠٠ ألف جنيه تكون الضريبة ٢٥٪ وهذه شريحة جديدة لم تكن موجودة بالنظام الحالى

مقارنة بين ضريبة كسب العمل في النظام الضريبي الحالي والنظام الضريبي الجديد

الشرائح	النظام الضريبي الحالي	النسبة الضريبية	النظام الضريبي الجديد	النسبة الضريبية
الإعفاء الشخصي	٧,٠٠٠جنية	صفر %	٧,٠٠٠جنية	صفر %
الشريحة الأولى	حتى ٨,٠٠٠ جنية في السنة معفاه من الضريبة (بالنسبة للعاملين لدى الغير يبدأ الإعفاء حتى ١٥,٠٠٠ جنية)	معفاه	حتى ١٥,٠٠٠ جنية في السنة معفاه من الضريبة (مع ملاحظة أن العاملين لدى الغير يبدأ من ٢٢,٠٠٠ جنية)	معفاه
الشريحة الثانية	أكثر من ٨,٠٠٠ جنية حتى ٣٠,٠٠٠ جنية	١٠%	أكثر من ١٥,٠٠٠ جنية حتى ٣٠,٠٠٠ جنية	٢.٥%
الشريحة الثالثة	أكثر من ٣٠,٠٠٠ جنية حتى ٤٥,٠٠٠ جنية	١٥%	أكثر من ٣٠,٠٠٠ جنية حتى ٤٥,٠٠٠ جنية	١٠%
الشريحة الرابعة	أكثر من ٤٥,٠٠٠ جنية حتى ٢٠٠,٠٠٠ جنية	٢٠%	أكثر من ٤٥,٠٠٠ جنية حتى ٦٠,٠٠٠ جنية	١٥%
الشريحة الخامسة	أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ جنية	٢٢.٥%	أكثر من ٦٠,٠٠٠ جنية حتى ٢٠٠,٠٠٠ جنية	٢٠%
الشريحة السادسة	لا توجد		أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ جنية حتى ٤٠٠,٠٠٠ جنية	٢٢.٥%
الشريحة السابعة			أكثر من٤٠٠,٠٠٠ جنية	٢٥%
	قواعد إضافية ويتم منح الخاضعين للشرائح الثلاثة الآتية خصماً من الضريبة المستحقة عليهم على النحو الآتي :		القواعد الإضافية	
	الشريحة الثانية	٨٥%	من ٦٠٠,٠٠٠ حتى جنية ٧٠٠,٠٠٠ جنية	يبدأ من ٢.٥%
	الشريحة الثالثة	٤٥%	من ٧٠٠,٠٠٠ حتى جنية ٨٠٠,٠٠٠ جنية	يبدأ من ١٠%
	الشريحة الرابعة	٧.٥%	من ٨٠٠,٠٠٠ حتى جنية ٩٠٠,٠٠٠ جنية	يبدأ من ١٥%
			من ٩٠٠,٠٠٠ حتى جنية ١,٠٠٠,٠٠٠ جنية	يبدأ من ٢٠%
			من ١,٠٠٠,٠٠٠ جنية حتى جنية ١,١٠٠,٠٠٠ جنية	يبدأ من ٢٢.٥%

أولويات سياسات الإصلاح على جانب الإيرادات العامة بالموازنة

١. **تحسين الإدارة الضريبية** وذلك من خلال توحيد الاجراءات لجميع المصالح الضريبية، وإنشاء مكاتب تحصيل ضريبي متخصصة للتعامل مع كبار وصغار الممولين كل على حدة، بالإضافة إلى الزام كبار ومتوسطي الممولين بالميكنة الالكترونية في عمليات الدفع والتحصيل مع أجهزة الموازنة العامة، وكذلك العمل على تطبيق نظام ضريبي مبسط للشركات المتناهية الصغر والصغيرة.

٢. **تعظيم العائد على أصول الدولة** من خلال تبنى سياسات اقتصادية سليمة أهمها التسعير السليم لتغطية تكلفة إتاحة السلع والخدمات، والمضي بقوة في برامج اعادة هيكلة الأصول المالية للدولة والتعامل مع التشابكات المالية بين جهات الدولة، والتوسع فى برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص فى المجالات الاستثمارية وادارة اصول الدولة.

٣. **التركيز على إصلاح الهياكل المالية** لرفع كفاءة وأداء الهيئات الإقتصادية وقطاع الأعمال العام بما يضمن تحقيق عائدات مناسبة عن الخدمات التي تقدمها هذه الهيئات والشركات فى القطاعات المختلفة.

أهم السياسات الاصلاحية المخطط تنفيذها فى الموازنة على جانب الإيرادات العامة:

١. **استمرار العمل على رفع كفاءة وتطوير أداء الادارة الضريبية، بما يشمل تحديث وتطوير نظم المعلومات والربط بين المصالح الإيرادية، ونظم الفحص، والتحصيل الإلكتروني، والميكنة بما يحد من التقديرات الجزافية والتهرب الضريبى ويساعد على إستيداء حق الدولة.**

٢. التأكد المستمر من سلامة وصحة تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة، واعداد وتطبيق قانون للفاتورة الالكترونية والذى يتواكب مع بدء تطبيق نظام الكتروني لربط مصلحة الضرائب بكل الجهات التى تقوم ببيع سلع أو خدمات.

٣. تسعى وزارة المالية من خلال مشروع قانون المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إلى إشراك تلك المشروعات ضمن برامج الإقتصاد الأخضر "Green Path" والذى يمنح لها العديد من الحوافز الضريبية، والتسهيلات الجمركية بهدف زيادة نشاطها.

٤. تفعيل النظام الضريبى الموحد لمصلحة الضرائب المصرية: حيث يتم تطبيق إجراءات إعادة هندسة العمل بمصلحة الضرائب المصرية (ضرائب الدخل والقيمة المضافة) بشكل مدمج وموحد وفقاً للمعايير الدولية والنظام العالمى TADAT.

٥. العمل على إعداد ونشر إستراتيجية للإيرادات الضريبة على المدى المتوسط وإعلانها للجميع لضمان وجود قدر من الشفافية والوضوح وسيتم تقدير ووضع سقف لحجم الإنفاق العام لضمان تحقيق المستهدفات المالية، وجارى الإنتهاء من التنسيق مع العديد من المؤسسات الدولية فى هذا الشأن والإتفاق على خطة العمل وفق أفضل الممارسات المتبعة فى هذا الشأن.

٦. الإنتهاء من اعداد شبكة للتحصيل الإلكترونى: إستكمال بناء وتطوير الشبكة المالية للحكومة المصرية، والتى ستوفر وسائل تحصيل الكترونية وغير نقدية للمستحقات الضريبية والجمركية .

٧. العمل على اخضاع معاملات التجارة الالكترونية e-commerce لضريبة القيمة المضافة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن وبمساعدة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، وذلك بعد استشارة أكبر الشركات العاملة فى هذا المجال كمنصات الكترونية خاضعة للضريبة.

٨. العمل على تسهيل إجراءات فض المنازعات الضريبية مع الممولين مما يساهم فى زيادة المتحصلات من المتأخرات الضريبية.

٩. <u>الضرائب العقارية:</u> الإستمرار في تطوير منظومة الضرائب العقارية على المبانى، من خلال رفع كفاءة الإدارة الضريبية، وتطوير نظم المعلومات والحصر والفحص والتعامل مع المواطنين، بالإضافة إلى إستكمال الإتفاقات التحاسبية مع الوزارات المعنية والجهات ذات الصلة بقطاعات الأنشطة الإقتصادية المختلفة، وتوجيه نصف الحصيلة مناصفةً بين تطوير المناطق العشوائية ودعم موازنات المحافظات لتطوير الخدمات المحلية التى تقدمها للمواطنين، والعمل على وضع منظومة أبسط وأيسر للضرائب العقارية من خلال تعديل القانون الحالى أو اعداد قانون جديد.

١٠.الجمارك: إستكمال إصلاحات المنظومة الجمركية وتشمل تطبيق قانون جديد للجمارك، إلى جانب إعادة هندسة الإجراءات الجمركية وميكنتها وتطبيق نظام الشباك الواحد الالكترونى. بالإضافة الى استكمال ما تم بالفعل من إصلاحات خلال الفترة السابقة وتطويره ومتابعة أثره على الحصيلة الجمركية كما يلى:

- مشروع النافذة الواحدة: تم الإنتهاء من توقيع بروتوكول بين مصلحة الجمارك وهيئة البحوث الفنية للعمل على وضع الخطة التنفيذية والفنية للإنتهاء من تطوير البنية التحتية لمشروع النافذة الواحدة وكذلك التطبيقات وقواعد البيانات بين الجمارك والجهات ذات الصلة.
- مشروع ميكنة نموذج (٤) بين مصلحة الجمارك والبنك المركزى حيث تم تفعيل هذه المنظومة على جميع المنافذ الجمركية.
- مشروع الإقرار الجمركي الإداري الموحد :SAD صدر قرار وزير المالية رقم ٤٠ لسنة ٢٠١٧ بالعمل بنموذج SAD على جميع الموانئ المصرية وقد تم بالفعل الانتهاء من تفعيل النموذج في كافة المواقع الجمركية.

- دراسة تطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات «ACI» للسيطرة على الشحنات المصدرة لمصر قبل شحنها من بلد التصدير وسرعة الإفراج عن الشحنات وانهاء كافة الاجراءات قبل وصول الشحنة ومنع تراكم الحاويات والمهمل بالموانىء المصرية ومنع وصول البضائع والمنتجات الممنوع دخولها لمصر.

١١.الإيرادات الأخرى:

- استهداف العمل على مراجعة تكلفة وأسس تسعير عدد من مقابل الخدمات التى لم تتم مراجعتها منذ عشرات السنين ولا تمس محدودي الدخل فى شىء.
- إستكمال إجراء تسويات تقنين أوضاع أراضي الاستصلاح الزراعي التى تم استخدامها فى غير نشاطها الأصلي التى خصصت من أجله.
- إستكمال اجراءات تفعيل قانون المناجم والمحاجر ولائحته التنفيذية لتنمية وتطوير صناعة التعدين فى مصر، مع ضمان الحفاظ على الثروات الطبيعية لمصر كحق للشعب المصرى وتحقيق العدالة بين الأجيال، وحصول الخزانة العامة على عائد مناسب للإنفاق على الخدمات، مع توجيه جزء وفقاً للقانون من هذه الإيرادات للمحافظات لتطوير الخدمات المؤداه للمواطنين.

- إستيداء حقوق الخزانة العامة من العوائد على الأصول المملوكة للدولة من خلال تنفيذ إصلاحات من ضمنها استكمال تنفيذ برنامج الطروحات لأصول الدولة وذلك ضمن برنامج زمنى لعدة سنوات يبدأ بالتركيز على البنوك والمؤسسات المالية والشركات العاملة فى مجالات الطاقة والنقل والإتصالات، وهو البرنامج الذى سيساهم فى تنشيط البورصة المصرية وتشجيع الشركات المملوكة للدولة على إستخدام البورصة كمصدر للتمويل.

٥.أهم مستهدفات الدين العام لمشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١

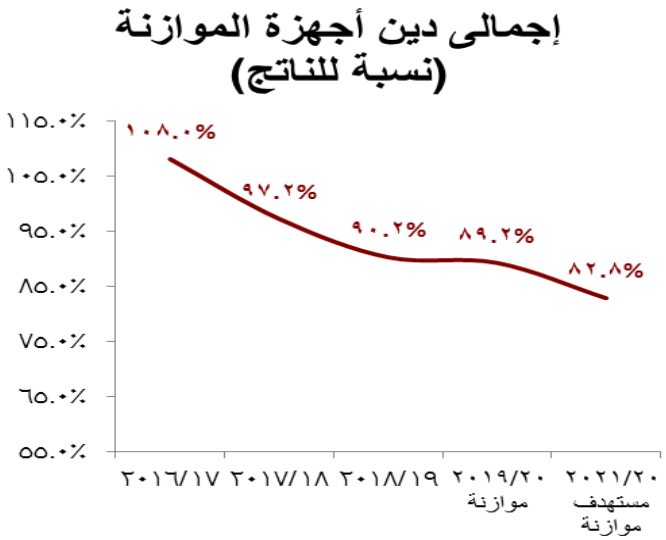

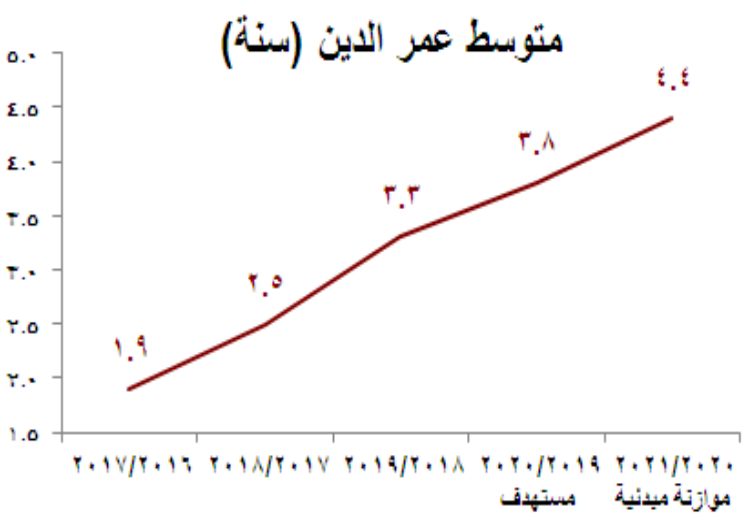

تستهدف موازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ (والذى تم إعداده قبل الأحداث الراهنة والتحديات العالمية خلال الفترة من نهاية نوفمبر ٢٠١٩ وحتى نهاية فبراير ٢٠٢٠) مواصلة جهود خفض الدين العام ووضعه فى مسار نزولي، وصولاً إلى نحو ٨٣% من الناتج المحلى الإجمالى بحلول يونيو ٢٠٢١، وذلك إرتباطاً بإستمرار تطبيق إجراءات الضبط المالى والتى قد نجحت بالفعل خلال الأعوام السابقة بخفض الدين العام من ١٠٨% من الناتج المحلى الإجمالى فى يونيو ٢٠١٧ إلى نحو ٩٠.٢% من الناتج فى يونيو ٢٠١٩. وتقوم إستراتيجية إدارة الدين العام التى تطبقها وزارة المالية على تنويع مصادر التمويل بين المحلى والخارجي خاصا اذا كان بشروط ميسرة وبتكلفة اقل وافضل، والعمل على الإستفادة من مصادر التمويل الميسر من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، وإستمرار إجراءات تمديد آجال إصدارات أذون وسندات الخزانة إلى آجال أطول. كما انه من المستهدف إطالة متوسط عمر الدين تدريجيا وصولا الي ٤.٤ سنة فى عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، بعد أن كان ١.٩ سنة فى عام ٢٠١٧/٢٠١٦ وذلك من خلال خفض الاحتياجات التمويلية قصيرة الاجل المطلوب تجديدها، بالإضافة إلى السعى نحو توسيع قاعدة المستثمرين وأدوات وعملات الدين وبما يسهم فى تحقيق خفض تدريجى فى تكلفة خدمة الدين، من خلال جذب المؤسسات الإستثمارية للإكتتاب فى أذون وسندات الخزانة المحلية، والإستمرار فى الإصدارات بسوق السندات الدولية، بالإضافة إلى إستحداث أدوات تمويلية جديدة مثل الصكوك، وتنشيط السوق الثانوية للسندات، بالإضافة إلى اصدار "السندات الخضراء" التى توفر التمويل اللازم للمشروعات صديقة البيئة.

مكونات الدين بموازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠

يبلغ إجمالى الدين المستهدف لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ نحو ٥.٧ تريليون جنيه، منه ٤.٨ تريليون جنيه دين داخلى (يمثل ٧٠% من الناتج المحلى)، و٨٧٣ مليار جنيه دين خارجى (يمثل ١٢.٨% من الناتج المحلى الإجمالى).

إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة
(داخلي وخارجي، نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)

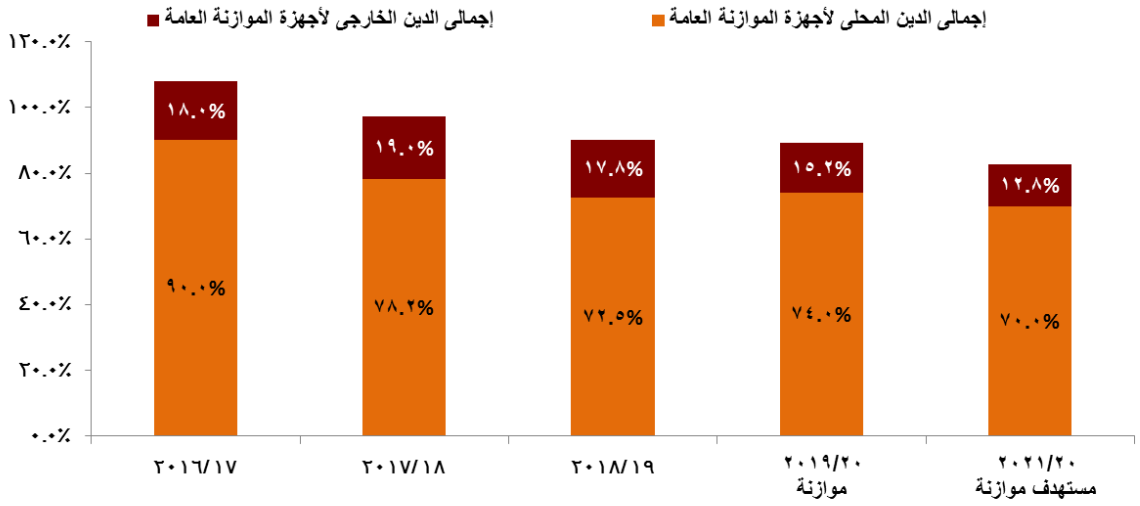

مصادر التمويل (خارجى/ داخلى) بموازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠

الاحتياجات التمويلية للعام المالى

بالمليون جنيه

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦ فعلى	٢٠١٨/٢٠١٧ فعلى	٢٠١٩/٢٠١٨ فعلى	٢٠٢٠/٢٠١٩ موازنة	٢٠٢١/٢٠٢٠ متوقع
الاحتياجات التمويلية للعام المالى	٦٥٣,٣٥٣	٧٠٠,٢١٢	٦٧٢,٥٨٢	٨٢٠,٧٠٦	٩٨٧,٦٦٣
العجز الكلى	٣٧٩,٥٩٠	٤٣٢,٥٨٠	٤٢٩,٩٥١	٤٤٥,١٤٠	٤٣٢,٠٩٥
سداد القروض المحلية والأجنبية	٢٧٣,٧٦٣	٢٦٧,٦٣٢	٢٤٢,٦٣١	٣٧٥,٥٦٦	٥٥٥,٥٦٩
مصادر التمويل	٦٥٣,٣٥٣	٧٠٠,٢١٢	٦٧٢,٥٨٢	٨٢٠,٧٠٦	٩٨٧,٦٦٣
التمويل الخارجى	١٧٤,٠٠٠	١٧٩,٢١٥	١٤٩,٥٥٠	٩٥,٥٥٠	٩٥,٥٥٠
التمويل المحلى	٤٧٩,٣٥٣	٥٢٠,٩٩٧	٥٢٣,٠٣٢	٧٢٥,١٥٦	٨٩٢,١١٣
اصدار أذون خزانة	٣٠٢,٥٥٣	٣٤٥,٤٩٧	٦٢,٨٣٢	٤٣٥,٠٩٣	٤٩٠,٦٦٢
اصدار سندات خزانة	١٧٦,٨٠٠	١٧٥,٥٠٠	٤٦٠,٢٠٠	٢٩٠,٠٦٢	٤٠١,٤٥١

المصدر: وزارة المالية

تستهدف السياسة المالية تنويع مصادر تمويل الإحتياجات التمويلية بين مصادر محلية وخارجية وذلك بحسب إفتراضات موازنة ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ و التى تم إعدادها قبل الأحداث الراهنة والتحديات العالمية خلال الفترة من نهاية نوفمبر ٢٠١٩ وحتى نهاية فبراير ٢٠٢٠). حيث من المتوقع أن يصل جملة الاحتياجات التمويلية لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ الي

نحو ٩٨٧.٧ مليار جنيه؛ منها ٤٣٢.١ مليار جنيه عجز كلي و ٥٥٥.٦ مليار جنيه قيمة سداد اقساط القروض المحلية والأجنبية. من المتوقع أن تحصل الحكومة علي تمويل محلي بقيمة ٨٩٢.١ مليار جنيه من خلال اصدار اذون خزانة بقيمة ٤٩٠.٧ مليار جنيه واصدار سندات خزانة بقيمة ٤٠١.٥ مليار جنيه. كما أن من المتوقع أن تحصل الحكومة علي تمويل خارجي من خلال الاقتراض من الجهات والمؤسسات الدولية واصدار سندات دولية بقيمة ٩٦ مليار جنيه.

مدفوعات الفوائد بموازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ ومكوناتها

من المتوقع أن تصل قيمة اجمالي مدفوعات الفوائد خلال ٢٠٢١/٢٠٢٠ الي ٥٦٦ مليار جنيه؛ مقسمة الي ٥١٧ مليار جنيه فوائد محلية و٤٨.٨ مليار جنيه فوائد أجنبية.

مدفوعات الفوائد

بالمليون جنيه

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠
	فعلى	فعلي	فعلي	موازنة	متوقع
إجمالى مدفوعات الفوائد	٣١٢,٣٣٩	٤٣٤,١٠٦	٥٢٧,٠٦٣	٥٦٩,٠٠٥	٥٦٦,٠٠٠
الفوائد المحلية	٣٠٢,٧٤٠	٤١١,٩٠٧	٤٩١,٨٥٤	٥٢٩,٣٣٤	٥١٧,٢٢٩
الفوائد الأجنبية	٩,٥٩٩	٢٢,١٩٩	٣٥,٢٠٩	٣٩,٦٧٢	٤٨,٧٧١

المصدر: وزارة المالية

رابعاً: المخاطر المالية لمشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠

تغير الافتراضات الاقتصادية (مخاطر مالية محلية وعالمية) وتأثيرها على الإقتصاد المحلى:

فى ضوء المخاطر المحيطة بتطور أداء الإقتصاد العالمى– فقد تم إعداد الإفتراضات الإقتصادية الرئيسية لمشروع الموازنة العامة للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ (والمعدة فى نهاية يناير ٢٠٢٠) بشكل يضمن القدرة على مواجهة بعض الإنحرافات الطبيعية عن التقديرات المستهدفة فى ضوء حالة عدم اليقين السائدة ووجود عدد كبير من المخاطر الاقتصادية والمالية. وفى هذا الإطار، فإن أى تغير فى كل من معدلات نمو الإقتصاد العالمي والمحلى، ومعدل نمو التجارة العالمية، وأسعار الفائدة، والأسعار العالمية للنفط قد تؤدى إلى النتائج التالية:

الأسعار العالمية للنفط:

أشارت التقديرات العالمية السائدة في يناير ٢٠٢٠ الى توقع تذبذب أسعار النفط العالمية فى ٢٠٢٠ عند مستويات تتراوح بين ٥٥- ٦٥ دولار للبرميل طبقاً للأسعار المستقبلية لعقود شراء النفط وتوقعات صندوق النقد الدولى والعديد من المؤسسات المالية الدولية. وتجدر الإشارة الى أنه وفقاً للإفتراضات الإقتصادية السائدة وقت اعداد الموازنة، فان وزارة المالية اعدت تقديرات الموازنة بافتراض متوسط سعر لبرميل برنت/ (دولار / برميل) يقدر بنحو ٦١ دولار للبرميل وهو تقدير يعتبر ضمن الحدود الآمنة بالتأكيد وقت اعداد الموازنة. وتشير التقديرات المالية أنه فى حال ارتفاع (انخفاض) سعر النفط العالمى ليفوق الافتراضات المتوقعة بنحو ١ دولار/برميل سيؤدى ذلك إلى تدهور (تحسن) صافي العلاقة مع الخزانة وبالتالي العجز الكلى المستهدف حيث انه من المتوقع ان يترتب على ذلك تدهور (تحسن) صافى علاقة الخزانة مع

هيئة البترول بنحو ١.٥ مليار جنيه والذى يمثل نحو ٠.٠٣ % من الناتج المحلى، وهو الامر الذى سيكون له مردود سلبى (ايجابى) على الموازنة العامة للدولة من خلال الحد من (زيادة) الموارد المتاحة لتعزيز الإنفاق الرأسمالي والاجتماعي.

وتجدر الإشارة الى ان أسعار برنت قد شهدت تراجع كبير وحاد جدا خلال شهر مارس ٢٠٢٠ بلغ نحو ٥٥%، وهو أكبر انخفاض شهري يتحقق في سعر برميل برنت بسبب تداعيات فيروس كورونا السلبى على النشاط الاقتصادي وتوقع الجميع دخول الاقتصاد العالمى في مرحلة ركود حاد خلال الفترة القادمة. وبالتزامن مع ذلك فقد تعرضت أسواق النفط العالمية لصدمة كبيرة بسبب الخلاف بين المملكة العربية السعودية وروسيا حول كميات البترول المنتجة مما دفع أسعار برميل برنت لتتهاوى في الأسواق العالمية. ولكن مع بداية شهر ابريل ٢٠٢٠ بدا جميع الأطراف في التشاور مرة أخرى وتم التوصل الى اتفاق بن مجموعة دول أوبك بلس (OPEC+) على تخفيض انتاج البترول العالمى بنحو ٩.٨ مليون برميل يومياً فى شهرى مايو ويونيو و٨ مليون برميل فى شهرى يوليو واغسطس وكذلك موافقة الولايات المتحدة على خفض انتاجها بنحو ٣ مليون برميل يومياً وهو ما سوف يدفع أسعار النفط للارتفاع نسبيا ولكن يظل تراجع الطلب والكساد الاقتصادى السائد عائقا امام ارتفاع الاسعار بشكل كبير. وتشير التقديرات الأخيرة الى وجود قدر كبير من التباين حول التوقعات المستقبلية لأسعار برميل برنت خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ حيت تتراوح ما بين ٣٥-٥٠ دولار للبرميل بحسب تقديرات المؤسسات الدولية والبنوك الاستثمارية الكبرى.

التجارة العالمية:

تشير التوقعات إلى ثبات معدلات نمو التجارة الدولية على المدى المتوسط مع وجود مخاطر متعلقة بالتجارة بين الولايات المتحدة والصين في ظل زيادات الرسوم الجمركية بين البلدين. وهو ما قد يؤثر على حصيلة الإيرادات العامة للموزانة خاصة المتحصلات من قناة السويس، والضرائب الجمركية، والضرائب على الواردات. ويقدر الأثر المالى السلبى اذا تراجع نمو التجارة العالمية بـ١% على اجمالى ما يؤول للخزانة العامة من ايرادات قناة السويس بنحو ٩٠٠-٩٥٠ مليون جنيه.

أسعار الفائدة:

تشير تقديرات وزارة المالية بأنه إذا ارتفع (انخفض) متوسط سعر الفائدة بـ١% خلال العام فذلك سيؤدى إلى زيادة (خفض) فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة بنحو ٨-١٠ مليار جنيه خلال الـ١٢ شهر التالية لقرار زيادة (خفض) سعر الفائدة.

معدل النمو المحلى والعالمى

في ضوء الازمة الحالية التي يتعرض لها الاقتصاد العالمى والمحلى بسبب تداعيات فيروس كورنا السلبية على النشاط الاقتصادى وهو ما دفع كافة المؤسسات الدولية ومؤسسات التصنيف الائتمانى الى توقع دخول الاقتصاد العالمى في مرحلة ركود يفوق ما حدث آبان الازمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ فقد قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بخفض تقديراتها للنمو الاقتصادي المصرى لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ الى ٤.٥% بل وتمت الاشارة الى توقع إمكانية حدوث انخفاض فى تقديرات النمو الى ٣.٥% او اقل من ذلك حال استمرار مرحلة عدم اليقين السائدة الان وامتداد ازمة كورونا الحالية للنصف الثاني من عام ٢٠٢٠. وفى هذه الحالة فستتأثر بالتأكيد تقديرات الموازنة سلبا بسبب انخفاض قيمة الناتج المحلى ومعدلات نمو النشاط الاقتصادى من خلال انخفاض المتحصلات الضريبية والايرادات الأخرى المرتبطة بالنشاط الاقتصادي واهمها انخفاض ايرادات قناة السويس في ضوء تراجع معدلات التجارة العالمية، وتراجع الحصيلة الجمركية

بسبب انخفاض قيمة الواردات وتغيير نوعية الواردات لصالح منتجات أساسية ذات فئات جمركية منخفضة او معفاة، وانخفاض ضرائب القيمة المضافة على السلع والخدمات المستوردة مع تراجع الاستهلاك المحلى والعالمى، وتراجع حصيلة ضريبة القيمة المضافة على المطاعم والفنادق في ضوء التأثر الكبير الذى يشهده قطاع السياحة، وكذلك ايرادات الموانئ والقنصليات.

وبافتراض استمرار ازمة كورونا وامتدادها خلال النصف الثانى من عام ٢٠٢٠ وتأثير ذلك على انخفاض اجمالى الإيرادات المرتبطة بالنشاط الاقتصادى بنحو ٢٥% كمتوسط لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بتقديرات الموازنة الاصلية فان ذلك سيعنى ارتفع قيمة العجز الكلى من ٦.٣% من الناتج المحلى كما هو مستهدف بتقديرات الموازنة الاصلية الى نحو ٧.٧% من الناتج المحلى. كما سينخفض قيمة الفائض الأولى من ٢% من الناتج المحلى الى نحو ٠.٥-٠.٦% من الناتج المحلى وهو ما سيعنى ارتفاع نسبة دين أجهزة الموازنة العامة للدولة لتصل الى ٨٤.٥% من الناتج الحلى في يونيو ٢٠٢١ بدلا من ٨٢.٨% من الناتج المحلى وفقا لتقديرات الموازنة الاصلية والمرسلة لمجلس النواب الموقر.